38 C

المؤتمر العام
الدورة الثامنة والثلاثون، باريس ٢٠١٥

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

38 C/7
٣٨م/٧
٢٠١٥/١١/٢
الأصل: إنجليزي

البند **٣,٤** من جدول الأعمال المؤقت

إعداد مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (٣٩م/٥)

التقديم

المصدر: القرار ٢٩م/٨٧.

الخلفية: وفقاً لأحكام القرار ٢٩م/٨٩ الصادر عن المؤتمر العام بشأن بنية المؤتمر العام ومهامه، فإن المؤتمر العام مدعو إلى التداول بشأن مختلف جوانب إعداد الوثيقة المقبلة لمشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (٣٩م/٥). وفي سياق دورة البرمجة لمدة أربع سنوات، ستكون هذه الوثيقة م/٥ الثانية والنهائية التي تندرج في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (٣٧م/٤) التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين.

الغرض: عملاً بالقرار ١٩٧م ت/٧، تقدم المديرة العامة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة عرضاً موجزاً للنقاش الذي أجراه المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين بعد المائة عن البند ٧ بشأن "مشاركة اليونسكو في الأعمال التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، وبياناً أولياً بأهم القضايا التي يمكن أن تناقشها مختلف لجان البرنامج فيما يتعلق بالبرنامج والميزانية المقبلين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع التركيز بوجه خاص على دور اليونسكو في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولتيسير الاطلاع على المراجع، ترافق هذه الوثيقة ثلاثة ملاحق تحتوي على ما يلي: النص الكامل لوثيقة النقاش التي قدمت في الجزء الثاني من الوثيقة ١٩٧م ت/٧، والقرار الذي صدر عن المجلس التنفيذي في هذا الصدد؛ والنص الكامل للوثيقة ١٩٧م ت/٤٠ عن "إسهامات برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، والقرار الذي صدر عن المجلس التنفيذي في هذا الصدد؛ والنص الكامل للقسم "ألف" من الوثيقة ١٩٧م ت/٥، الجزء الرابع، عن "اقتراح بشأن تنظيم اجتماعات تشاورية إقليمية بشأن الوثيقتين م/٤ وم/٥: خارطة طريق لمشاورات عام ٢٠١٦ بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية (٣٩م/٥)"، والقرار الذي صدر عن المجلس التنفيذي في هذا الصدد.

القرار المطلوب: القرار المقترح في الفقرة ٤٦.

الخلفية

١ – وفقاً لقرار المؤتمر العام ٢٩م/٨٧، تبدأ دورة الأعمال التحضيرية لمشروع البرنامج والميزانية إبان دورة المؤتمر العام التي تسبق الفترة المعنية بمدة سنتين. وعليه، فإن هذه الوثيقة تيسر على المؤتمر العام الاضطلاع في دورته الثامنة والثلاثين بالتفكير بشأن التوجهات البرنامجية المقبلة لمشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (٣٩م/٥). وسوف تمثل المناقشات والقرار الذي ستتخذه الدول الأعضاء في الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام المرحلة الأولى من سلسلة مشاورات سيجري تنظيمها وفقاً لخارطة الطريق المقترحة (انظر الملحق ٣)، وذلك تمهيداً لصياغة المقترحات الأولية التي ستعدها المديرة العامة بشأن الوثيقة ٣٩م/٥. وقد درس المجلس التنفيذي خارطة الطريق ورحب بها في دورته السابعة والتسعين بعد المائة، وأوصى بأن يعتمدها المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين (انظر القرار ١٩٧م ت/٥ (رابعاً- ألف) الوارد نصه في الملحق ٣ لهذه الوثيقة).

٢ – وطلب المجلس التنفيذي في قراره ١٩٧م ت/٧ من المديرة العامة أن تقدم ملخصاً بالمناقشات التي أجراها بشأن البند ٧ في دورته السابعة والتسعين بعد المائة، مشفوعاً بنسخة موسعة من وثيقة العمل (الوثيقة ١٩٧م ت/٧، الجزء الثاني، وملحقها)، إلى المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين كي ينظر فيهما ويتخذ ما يرتئيه من قرار بشأن البرنامج والميزانية المقبلين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (٣٩م/٥)، مع تحديد مبادئ توجيهية عن كيفية تنظيم بنية النقاش في هذا الصدد (انظر الملحق ١).

٣ – والغرض من تقديم هذه الوثيقة هو الاستجابة لهذا الطلب.

أولاً – ملخص مناقشة المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين بعد المائة

٤ – خلال المناقشات التي جرت في الدورة السابعة والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي عن البند ٧ بشأن "مشاركة اليونسكو في الأعمال التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، أعربت الدول الأعضاء عن شكرها للأمانة على الوثيقة الممتازة والجيدة التنظيم التي قدمتها، وأوصت بأن تُستخدم هذه الوثيقة كأساس لمناقشات المؤتمر العام بشأن الوثيقة ٣٩م/٥. بيد أن الدول الأعضاء أشارت، مع ذلك، إلى ضرورة التشديد بقدر أكبر على **إسهام المنظمة في تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان**، وعلى الكيفية التي يمكن بها للمنظمة أن **تستفيد بقدر أكبر من خبرتها المتعددة التخصصات وأن تعزز** نهجها المشترك بين القطاعات من أجل دعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

٥ – وجرى الاعتراف على نطاق واسع **بالدور القيادي لليونسكو في المساهمة في تنفيذ الهدف ٤ للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم**، بما في ذلك المجالات التي تتعلق بالتعليم في مجال المواطنة العالمية، والمساواة بين الجنسين، والتعليم من أجل التنمية المستدامة. كما جرى التشديد على أهمية دور التعليم في بلوغ الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة وفي تعزيز الاندماج الاجتماعي وإقامة مجتمعات مسالمة. وجرى التذكير بأن الهدف ٤ للتنمية المستدامة الخاص

بالتعليم يشتمل على غاية محددة (برقم ٤,٥) تتمثل في "القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة"، وبأن اليونسكو سوف تعمّق عملها وتوسع نطاقه في هذا المجال بالتعاون مع شركاء آخرين، وخصوصاً هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وجرى التذكير كذلك بأنه سيتم إنشاء آلية عالمية جديدة لتنسيق التعليم حتى عام ٢٠٣٠ وذلك لضمان تنسيق متين، على النحو المشار إليه في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، الذي ستجري مناقشته واعتماده في الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام.

٦ – وشددت الدول الأعضاء أيضاً على دور اليونسكو في **تعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها أداة أساسية لتنفيذ مجمل أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى دورها في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمحيطات، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه.** فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعترف بضرورة تعبئة العلوم على مستويات متعددة وعبر التخصصات من أجل تجميع أو تكوين المعلومات اللازمة وإرساء الأسس للممارسات والابتكارات والتكنولوجيات الضرورية للتصدي للتحديات العالمية اليوم وفي المستقبل. وبالفعل، فإن النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتطلب أن تستند هذه الخطة إلى نهج علمي متكامل وأن ترتكز على أفضل المعارف المتوافرة.

٧ – واستفسرت بعض الدول الأعضاء عن الكيفية التي يمكن أن تسهم بها اليونسكو في توفير مكانة أفضل لمهنة الباحثين العلميين، ودعت إلى التوسع في الجزء المعني بالمحيطات في الوثيقة. وجرى التشديد في هذا الصدد على أهمية توافر مؤشرات دقيقة على المستوى الوطني بشأن السياسات والمؤسسات والاعتمادات المخصصة للبحث العلمي، بما في ذلك المخصصات على صعيد الموارد البشرية. وتم التذكير بأن تقرير اليونسكو الخاص بالعلوم يوفر هذه النوع من اللمحة العامة العالمية عن أحدث البيانات المتوافرة في هذه المجالات. كما تم تسليط الضوء على أهمية الهدف الخاص بالمحيطات في إطار أهداف التنمية المستدامة (الهدف ١٤ للتنمية المستدامة) بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى دور اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في مساندة هذه الدول في هذا الشأن، وفي معالجة قضايا هامة أخرى بالنسبة إلى هذه الدول. وجرى التذكير، إضافة إلى ذلك، بأن البيانات والمؤشرات الخاصة باللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات تغطي جميع الأهداف الأربعة عشر للتنمية المستدامة التي تتعلق بعلوم المحيطات.

٨ – وشددت الدول الأعضاء على أهمية الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعلى جدوى مهمة اليونسكو في الإسهام في مختلف الأهداف المعنية بالاندماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر المدقع، والحد من أوجه التفاوت، والسياسات الجامعة الخاصة بالمدن، من بين أهداف أخرى. واعتُبرت مسألتا تعزيز الاندماج الاجتماعي وحماية الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان مسألتين أساسيتين بالنسبة إلى تدعيم مجتمعات مسالمة تتحلى بالقدرة على الصمود. وأشارت الدول الأعضاء إلى أهمية برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) في رسم سياسات قائمة على

الشواهد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك إلى ضرورة تعزيز أنشطة هذا البرنامج على جميع المستويات من أجل تدعيم منتدياته الوزارية ومدارسه ولجانه (انظر القرار المعني للمجلس التنفيذي في هذا الصدد، في الملحق ٢).

٩ – واعتُبرت أشكال الحوار المشترك بين الثقافات، وفيما بين الأديان، وفيما بين الحضارات، أموراً أساسية لفهم التحولات الاجتماعية المعاصرة ولضمان قيام مجتمعات مسالمة. ويندرج هذا الموضوع بشكل جيد في إطار العقد الدولي للتقارب بين الثقافات الذي تقوده اليونسكو، وفي إطار تنفيذ هذا العقد على الصعيد العملي، بما في ذلك العمل الجاري من أجل تحديد مؤشرات ملائمة في هذا المجال. وجرى التشديد كذلك على أهمية مواصلة تعزيز المشاركة النشيطة للشباب، والاستناد إلى إمكانات مبادرات متنوعة مشتركة بين القطاعات أثبتت نجاحها في إقامة شبكات للشباب قادرة على تعبئة الشابات والشبان من أجل تحقيق تحولات إيجابية. وتم تسليط الضوء على أهمية تعزيز التعاون المشترك بين القطاعات من أجل تحقيق الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وأُشير إلى بعض الأمثلة عن النهوج المشتركة بين القطاعات التي تتبعها اليونسكو من أجل تعزيز التعليم في مجال المواطنة العالمية وتمكين الشباب في هذا الشأن.

١٠– كما جرى التذكير بأن **الثقافة** غدت، ولأول مرة، تندرج في خطة التنمية الدولية على الصعيد التنفيذي، وذلك في إطار أهداف ترد في سياق ٩ أهداف تقريباً من أهداف التنمية المستدامة –وهذا إنجاز رئيسي لليونسكو. فقد أصبح المجتمع الدولي يعترف بدور الثقافة في تحقيق النمو الاقتصادي وفي الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، ومجالات التعليم الجيد والمدن المستدامة واستدامة البيئة والأمن الغذائي والمجتمعات المسالمة والشاملة للجميع، وذلك مع التشديد في إطار الإعلان السياسي الخاص بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على دور الثقافة والتنوع الثقافي بالنسبة إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وفي هذا الصدد، شددت الدول الأعضاء على أن اتفاقيات اليونسكو المعنية بالثقافة ينبغي أن تسخر لخدمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما شددت على أهمية دور اليونسكو في مكافحة الاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية وفي تعزيز التنوع الثقافي، وعلى ضرورة تعزيز التعاون المشترك بين القطاعات. وأشير إلى حملة "متحدون من أجل التراث" بوصفها مثالاً جيداً على التعاون المشترك بين القطاعات في هذا المضمار.

١١– وشددت الدول الأعضاء كذلك على **الدور المستعرض لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وعلى دور اليونسكو في هذا المجال**. كما جرى التشديد على دور اليونسكو في الإسهام في تحقيق الهدف ١٦ للتنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ١٦,١٠، من أجل الاهتمام بالجانب ذي البعدين المتمثلين في (١) الحريات الأساسية" (من خلال سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب)، و(٢) 'الانتفاع العام بالمعلومات' (عن طريق تعزيز البيئات ذات الصلة بالإعلام). فقد اعتُرف بهاتين المسألتين بوصفهما تشكلان جانباً رئيسياً لرسالة اليونسكو في مجال تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام، وخصوصاً من خلال برنامجها الدولي لتنمية وسائل الاتصال. وجرى التأكيد أيضاً على الجهود الجارية التي تبذلها اليونسكو من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال وسائل الإعلام، بما في ذلك من خلال مؤشرات مخصصة لهذا الغرض في مجال وسائل الإعلام.

١٢- وسلطت الدول الأعضاء أيضاً الضوء على دور اليونسكو في توفير المشورة بشأن السياسات في المراحل التمهيدية، ودعم عمليات جمع البيانات، وتوفير دعم تقنيني وتنفيذي، وتشجيع التجانس في السياسات، بما في ذلك من خلال نهج الأمم المتحدة في توحيد الإداء. كما جرى التشديد على ضرورة تأمين القدرات الملائمة على مستوى الموارد البشرية في هذا الشأن. وطُرحت أسئلة عن إصلاح الميدان وعن دور المكاتب الميدانية، وتمويل الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم النظم الوطنية. وتم تسليط الضوء أيضاً على دور اليونسكو –مع الدعم الذي تتلقاه من معهدها المختص بالإحصاء– في دعم متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشتمل ذلك على تقديم الدعم من أجل إعداد إطار عالمي للمؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ومن أجل مساندة البلدان في إعداد المؤشرات الوطنية الخاصة بها.

ثانياً – التوجهات الاستراتيجية لبرنامج وميزانية الفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ (٣٩م/٥)

١٣- خلال المناقشات التي جرت في الدورة السابعة والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي عن تحديد مكانة اليونسكو بالنسبة إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر الملخص الوارد أعلاه)، استرعت الدول الأعضاء الانتباه إلى بعض القضايا التي تستحق التفكير فيها على نحو أعمق خلال المناقشات التي يجريها المؤتمر العام بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما ما يتعلق بالمجالات التالية:

جدوى رسالة اليونسكو

١٤- إن اليونسكو، على نحو ما جرى تأكيده خلال المناقشات، ليست مؤسسة إنمائية بالمعنى التقليدي للعبارة، وإنما هي منظمة عالمية متعددة الأطراف تم تأسيسها في لندن في عام ١٩٤٦ من أجل " المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية" (المادة ١,١ من الميثاق التأسيسي).

١٥- وتمتلك اليونسكو تجربة وخبرة فريدتين في مجالات تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الثقافات، وتعزيز التنوع الثقافي ومكافحة التطرف العنيف، ومناصرة الانتفاع بالمعلومات وحرية التعبير، وهو أمر معروف على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ويمثل ذلك ميزة نسبية قيّمة للمنظمة في مساندة الدول الأعضاء في تشجيع وتنمية **مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع** – وهو الأمر الذي يعد مبدأ أساسياً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويشكل موضوع **الهدف ١٦ والغايات المرتبطة بها** والتي ترمي إلى درء النزاعات وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع. ويتسم عمل اليونسكو ببالغ الجدوى في هذا المجال، وبوجه أخص من خلال ما يلي: (أ) بناء ثقافة السلام على جميع المستويات عن طريق تشجيع الحكم الديمقراطي، والمواطنة العالمية، والتنوع الثقافي، والتعددية، والعدالة الاجتماعية؛ (ب) مكافحة الاتجار غير المشروع؛ (ج) بناء المؤسسات في مجالات اختصاص اليونسكو؛ (د) تعزيز حرية التعبير واستقلالية وتعددية وسائل الإعلام وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف على نحو شامل للجميع.

١٦- وعلى سبيل المثال، سوف يقدم البرنامج الرئيسي الثالث، من خلال تنفيذ العقد الدولي للتقارب بين الثقافات، الدعم إلى المبادرات الوطنية، بما في ذلك مبادرات بناء السلام في أوضاع ما بعد النزاع، مع التركيز على "إمكانات الحوار" و"خيارات الحوار" على المستوى الوطني أو على مستوى الأفراد بغية تشجيع الخيارات الاستراتيجية في عمليات رسم السياسات والبرمجة، وتنمية مبادرات خاصة تتعلق بالمجال الأوسع للحوار بين الثقافات. وسوف تعزز اليونسكو أيضاً أنشطتها الخاصة بالأهداف المحددة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالمدن بوصفها عوامل ميسرة للسلام والتنمية المستدامة ("الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" و"الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"). وستواصل اليونسكو تعزيز التعاون على نحو متزايد بين الأطراف الفاعلة على صعيد المدن من أجل تشجيع اندماج الجميع والتنوع ومكافحة جميع أشكال التمييز، بما يشمل مكافحة العنصرية. وتساهم اليونسكو، مع مدن أعضاء، في الخطة الحضرية الجديدة المقترحة المزمع اعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي سيعقد في كيتو (إكوادور) في الفترة ١٧-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١٧- وبوجه أعم، فإن القيم التي تروجها اليونسكو من خلال عملها بشأن التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة، والتعاون بين الأوساط العلمية في مختلف المجالات بما فيها مجالات المناخ والمياه والمحيطات والتنوع البيولوجي، ومناصرة حرية التعبير وحرية تداول المعلومات، وحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، وثقافة السلام والتسامح، وغير ذلك ، هي قيم تخدم البشرية جمعاء بصرف النظر عن مستوى النمو الاقتصادي. كما أن الدعم المتواصل الذي تقدمه اليونسكو **للتعاون الدولي والإقليمي** في مجالات اختصاصها يسهم أيضاً وإلى حد كبير في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الحوار بشأن السياسات وصياغة قواعد ومعايير مشتركة وتنمية مشروعات مشتركة.

١٨- فينبغي أن توضع خصوصية اليونسكو هذه في الحسبان عند التفكير بشأن مساهمتها على نطاق أوسع في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما مهمتها المشتركة بين التخصصات ودورها الفريد في مجالات التعاون الدولي، ووضع القواعد والمعايير، والحوار بشأن السياسات، وتقديم المشورة بشأنها، وتنمية القدرات، وأنشطة الترويج وتقديم الدعم والخدمات في مجال الإحصاءات المعنية بميادين اختصاصها.

١٩- ولا يمكن التأكيد بما يكفي على الدور الفريد الذي تضطلع به الاتفاقيات المعنية بالثقافة في هذا الصدد، ولا على البرامج العلمية الدولية. فإنها تشكل الإطار التقنيني والسياسي اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في مجموعة واسعة النطاق من المجالات تشمل حماية وتعزيز التراث المادي، مروراً بمكافحة الاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية، إضافة إلى حماية الأمن المائي ومصادر المياه العذبة، والتعاون في مجال المحيطات والتنوع البيولوجي. فإن هذه المصادر الفريدة تمثل مع كثرتها منطلقات للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أسئلة للنقاش:

- كيف يمكن إدارة المهمة الفريدة لليونسكو في مجال وضع القواعد والمعايير إدارة فعالة من أجل مساعدة الدول الأعضاء في المنظمة في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؟
- كيف يمكن القيام على نحو فعال بتعبئة الخبرة المعترف بها لليونسكو في مجالات تشجيع ثقافة السلام، والحوار بين الثقافات، والتنوع الثقافي، ومكافحة التطرف العنيف، والانتفاع بالمعلومات وحرية التعبير، وتنمية وسائل الإعلام، من أجل الإسهام في إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع، بالنظر إلى أن هذا الأمر هو الأساس الذي تستند إليه مجمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخصوصاً الهدف ١٦؟

تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم الاهتمام بها

٢٠- تمثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شاغلاً مستعرضاً بالنسبة إلى مجمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: "(فسوف) يسهم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة إسهاماً حاسماً في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات. فلا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة إذا ظل نصف البشرية محروماً من التمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة له. إذ يجب أن تتمتع النساء والفتيات بالمساواة في فرص الحصول على التعليم الجيد والموارد الاقتصادية وفرص المشاركة السياسية، فضلاً عن المساواة مع الرجال والفتيان في فرص العمل وتولّي القيادة وصنع القرار على جميع المستويات". وتشتمل أهداف التنمية المستدامة على استراتيجية ذات مسارين طال ما جرى الترويج لها فيما يخص المساواة بين الجنسين، وتتمثل فيما يلي: (١) هدف قائم بذاته يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز حقوقها (الهدف ٥ للتنمية المستدامة)؛ (٢) إدراج الشواغل الخاصة بالمساواة بين الجنسين ضمن إطار أهداف رئيسية أخرى.

٢١- ويعد التمويل إحدى القضايا الأساسية بالنسبة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف ٥: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات". وفي تموز/ يوليو ٢٠١٥، اختتم المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية أعماله مع الاعتراف بشكل واضح بأن المساواة بين الجنسين هي عنصر حاسم في تحقيق التنمية المستدامة، واعتمدت فيه الدول خطة عمل أديس أبابا. وتمثل الأهداف الشاملة المعنية بالمساواة بين الجنسين والواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة، خطوة إيجابية للتقدم في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بيد أن الوعد الكامن في هذا الإطار لن يتحقق ما لم تُعتبر الدول الأعضاء وشركاء التنمية مسؤولين عن التمويل والتقدم نحو تحقيق المساواة للنساء والفتيات.

٢٢- وتعترف اليونسكو، من جانبها، بالمساواة بين الجنسين وبتمكين النساء والفتيات وذلك كأولوية عامة من بين أولويتين عامتين بالنسبة إليها. ولقد كثفت المنظمة جهودها من أجل تعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في برامجها، وسوف تواصل العمل في هذا السبيل في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٣- ويشتمل الهدف ٤ المعني بالتعليم، ضمن أهداف التنمية المستدامة، على غاية محددة (برقم ٤,٥) ترمي إلى "القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠".

٢٤- وتعمل اليونسكو أيضاً على استكشاف إمكانيات للتضافر وإقامة أشكال للتضافر بين عملها في مجالات العلوم والثقافة والاتصال والمعلومات، وبين الأهداف الملائمة من أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً الهدف ٥. وعلى سبيل المثال، فإن عملية الحصر التي تقوم بها المنظمة للوثائق التوجيهية التي تؤثر في تحقيق المساواة في ميدان العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات سوف تسهم في إعداد تقرير خاص بالموضوع في عام ٢٠١٧ (الغاية ٥,٥) يتعلق بالدور القيادي للنساء. وسوف يعزز قطاع الاتصال والمعلومات عمله من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام ومن خلالها، وذلك بهدف زيادة مشاركة النساء في صنع القرار ووصولهن إلى مواقع صنع القرار في مجال وسائل الإعلام، وبهدف التشجيع على تصوير النساء والرجال من خلال وسائل الإعلام على نحو متوازن وخال من الأفكار النمطية.

أسئلة للنقاش:

- كيف يمكن أن تساهم اليونسكو على النحو الأمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؟
- ما هي المجالات البرنامجية المحددة التي ينبغي أن تركز عليها اليونسكو في سعيها إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؟ وكيف يمكن تأمين التركيز والتجانس في عمل اليونسكو في هذا المجال مع ضمان تحقيقه لنتائج مستدامة وتحولية لصالح دولها الأعضاء؟

تعزيز تقديم الدعم إلى أشد البلدان احتياجاً، وخصوصاً إلى أقل البلدان نمواً وأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تشهد نزاعات أو أوضاع ما بعد النزاع وما بعد الكوارث

٢٥- إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣ تنطلق من مسلمة "عدم نسيان أحد" وتلتزم بأننا "سوف نسعى جاهدين إلى الوصول أولاً إلى مَن هم أشد تخلفاً عن الركب"[١]، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي. بيد أن جزءاً كبيراً من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعنى بضمان تمكين فئات السكان والبلدان الأشد احتياجاً، بما فيها البلدان التي تشهد

[١] "تستحق أشد البلدان ضعفاً، وبلدان منها على وجه الخصوص البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية الدور الجزرية الصغيرة النامية، اهتماماً خاصاً، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وهناك أيضاً تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل" (الفقرة ٢٢ من الوثيقة المعنونة "*تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠*").

نزاعات أو أوضاع ما بعد النزاع أو أوضاع الكوارث، من تلقّي الدعم الملائم في الوقت المناسب من المجتمع الدولي، وخصوصاً من حيث المساعدة الملائمة على صعيد السياسات وتنمية القدرات.

٢٦- وانطلاقاً من الاعتراف بأهمية التعليم بوصفه منفعة عامة وحقاً أساسياً من حقوق الإنسان وأساساً لضمان إعمال حقوق أخرى، ومسألة رئيسية لتحقيق العمالة التامة والقضاء على الفقر، تعهّد المجتمع الدولي بالعمل على تحقيق الهدف ٤ للتنمية المستدامة الذي يتمثل في "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". ويعبّر الهدف ٤ هذا عن رؤية إنسانية للتعليم والتنمية تقوم على حقوق الإنسان، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، والاندماج الشامل، والحماية، والتنوع الثقافي واللغوي والإثني، والمسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة.

٢٧- وتعتبر استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ مسألة القضاء على الفقر أحد الهدفين الشاملين فيها وتوجّهاً استراتيجياً يتجسد من خلال النشاط التنفيذي للمنظمة الذي يشدد على أفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والشباب والفئات الأشد ضعفاً. ويجري التعبير عن ذلك في برامج المنظمة من خلال تشجيع اعتماد سياسات عامة شاملة للجميع، وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع مجالات اختصاص اليونسكو؛ وتركيز الدعم وتوجيهه لصالح أشد البلدان احتياجاً (كما هو الحال، مثلاً، في برنامج اليونسكو الخاص ببناء القدرات في مجال التعليم للجميع)؛ أو من خلال الاهتمام بمعالجة قضايا تهميش فئات اجتماعية في وسائل الإعلام، ولا سيما من أجل الانتفاع، بلغات متعددة، بالمعلومات المندرجة في عداد الملك العام.

٢٨- وتمثل أفريقيا إحدى الأولويتين العامتين لليونسكو، وبالتالي فإن المنظمة تتمتع بوضع جيد يؤهلها للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذا الصدد بالنظر إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتضمن بشكل تام خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وهو الحال كذلك مع الاستراتيجية التنفيذية. فإن **استراتيجية اليونسكو التنفيذية الخاصة بالأولوية لأفريقيا** متسقة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إذ إن النتائج المنشودة للبرامج الطليعية الستة لهذه الاستراتيجية التنفيذية والتي يبلغ عددها ٣٣ نتيجة منشودة، تتعلق بأهداف ترد في إطار الغايات البالغ عددها ١٦٩ غاية والخاصة بالأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة. كما أن استراتيجية اليونسكو التنفيذية الخاصة بالأولوية لأفريقيا تتماشى مع الموقف الرسمي لأفريقيا إزاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على النحو المعرب عنه في وثيقة الموقف الأفريقي المشترك، والذي يركز على ست دعامات هي: (١) تحقيق تحول اقتصادي بنيوي ونمو شامل للجميع؛ (٢) العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ (٣) تحقيق تنمية محورها الإنسان؛ (٤) الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية، وإدارة مخاطر الكوارث؛ (٥) السلام والأمن؛ (٦) التمويل والشراكات؛ وهذه كلها أمور تشملها أهداف التنمية المستدامة.

٢٩- لذلك، فإن اتساق الاستراتيجية التنفيذية الخاصة بالأولوية لأفريقيا اتساقاً استراتيجياً مع أهداف التنمية المستدامة سيتيح لليونسكو توسيع نطاق نشاطها في أفريقيا ومن أجل أفريقيا، وتحسين التزام قطاعات المنظمة ومعاهدها وشبكاتها المتخصصة، وتحسين تعبئة الأطراف الفاعلة الخارجية، بما يشمل الشركاء الاستراتيجيين والماليين. وستكون قدرة اليونسكو على العمل مع مجموعة واسعة النطاق من الجهات المعنية العاملة في أفريقيا ميزة نسبية هامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠، وتتضمن تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبينها وبين بلدان الشمال، والتعاون على صعيد الشمال–الجنوب– الجنوب، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

٣٠– كما أن مشروع خطة العمل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، التي أُعدت بما يتماشى مع الالتزامات والتوصيات الواردة في وثيقة إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) التي صدرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، سيكفل بذل جهود معزَّزة وتأمين مزيد من التجانس في تلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية، ضمن إطار اختصاصات اليونسكو.

٣١– وتعترف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أيضاً بالتحديات الخاصة **بالبلدان التي تشهد نزاعات أو أوضاع ما بعد النزاع**. ولقد تزايد دور اليونسكو مع مرور الزمن، في دعم البلدان التي تشهد نزاعات وأوضاع ما بعد النزاع. وتعترف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كذلك بأن عالم اليوم قد ازداد هشاشة وأصبح يتسم بمزيد من التعقيد على صعيد النزاعات، مع تزايد تواتر حالات الانتكاس والوقوع في شباك النزاع من جديد، وحالات التراجع على مستوى المكاسب الإنمائية في القطاعات الاجتماعية، كقطاع التعليم. وتطرح هذه الأوضاع سلسلة من التحديات التي توليها اليونسكو اهتماماً خاصاً:

- **التراث الثقافي المعرض للخطر**: إن التنوع الثقافي يتعرض أيضاً للخطر سواء بفعل عمليات التدمير المتعمد، أو بفعل الأضرار العرضية للأحداث، أو بسبب عمليات نهب القطع الثقافية والاتجار غير المشروع بها: وبات الاضطهاد القائم على اعتبارات الانتماء الديني أو الإثني أو الثقافي يهدد بتغيير النسيج الاجتماعي للمجتمعات وبتغيير قدرة الجماعات على العيش معاً تغييراً لا رجوع فيه.

- **الأزمات التعليمية**: فقد أُجبر ملايين الأطفال والشباب على عدم ارتياد المدارس بسبب النزاعات – إذ يعيش ٤٢ في المائة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أوضاع منكوبة بنزاعات. ومع ازدياد متوسط فترات الأزمات، والضغوط التي تتعرض لها الخدمات التعليمية، لم يعد مستقبل هؤلاء الأطفال والشباب مضموناً.

- **تشجيع قيام مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، ودرء النزاعات** (انظر أعلاه).

- **التركيز مجدداً على الوقاية**: إن على منظومة الأمم المتحدة مسؤولية مشتركة في الحفاظ على السلام ودرء النزاعات، والاستجابة العاجلة والفعالة في أوضاع الانتعاش في فترات ما بعد النزاع، وتقديم المساعدة الإنسانية. وتمتلك اليونسكو، بفضل مهمتها الفريدة، بعض أنجع أدوات الوقاية من أجل بناء مجتمعات مسالمة، وهي أدوات تتدرج من التعليم، إلى تعليم الفتيات، وإلى تعليم الدراية الإعلامية. فينبغي أن تحظى هذه الأدوات بتمويل ملائم وأن تُدرج بصورة منهجية في سياق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجالات الوقاية وبناء السلام والاستجابة لأوضاع الأزمات.

٣٢- وتعترف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كذلك بالتحديات الخاصة بالبلدان والسكان الذين يواجهون كوارث، وتلتزم "ببناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضهم وتأثرهم بالظواهر المتطرفة" وذلك بما يتماشى مع الالتزامات المذكورة في إطار سينداي **للحد من مخاطر الكوارث** للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وبما يكفل إدارة مخاطر الكوارث إدارة كلية على جميع المستويات. وسيجري في سياق نشاط اليونسكو المشترك بين القطاعات بشأن الحد من مخاطر الكوارث والذي يقوده قطاع العلوم الطبيعية، الاستمرار في تقديم مساهمة متكاملة هامة في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، بالنظر إلى أن هذا الأمر يمثل أحد الأهداف المستعرضة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

العمل مع الشركاء على المستوى القطري

٣٣- إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تولي أهمية خاصة للشعور بالتملك على المستوى الوطني ولتقديم المساعدة على المستوى القطري. وسوف تمنح اليونسكو، في برامجها المعنية بالمستوى القطري، الأولوية لتقديم المشورة في مجال رسم السياسات وتنفيذها، ولتنمية القدرات المؤسسية والبشرية الملائمة. ففي مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، مثلاً، سوف تساند اليونسكو الدول الأعضاء في تنمية القدرات المؤسسية والبشرية الملائمة (أطر السياسات والأطر الاستراتيجية والمعارف والمهارات) من أجل تعزيز الاندماج والتنوع، وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في استراتيجيات هذه الدول وسياساتها وبرامجها؛ وقد أُعد إطار عمل التعليم لعام ٢٠٣٠ كي يرشد الدول الأعضاء في رسم السياسات وتدعيم نظمها التعليمية من أجل تحقيق الهدف ٤ للتنمية المستدامة؛ وسيجري تدعيم القدرات البشرية والمؤسسية لرسم وتنفيذ ورصد استراتيجيات ملائمة ورصينة من الناحية العلمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية دعم أهداف التنمية المستدامة؛ وسوف يزوّد البرنامج الدولي الحكومي لعلوم المحيطات البلدان بدعم تقنيني من أجل استحداث وسائل والاضطلاع بعمليات تنفيذ ورصد وإبلاغ عن هذه العمليات فيما يتعلق بالهدف ١٤ للتنمية المستدامة وبالغايات المرتبطة بهذا الهدف والخاصة بالمحيطات. وسيجري الترويج لأدوات من قبيل التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم، أو مرصد اليونسكو العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، أو التقرير العالمي عن علوم المحيطات، أو تقرير اليونسكو عن العلوم، وذلك بوصفها أدوات لرصد وتقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف ذات الصلة عن طريق مؤشرات وقياسات تم اختبارها على المستوى القطري والإقليمي والعالمي.

٣٤- وسيجري إرساء المشاركة على الصعيد القطري على أرضية من التعاون المتين مع باقي هيئات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وفي هذا الصدد، أعد قطاع العلوم الطبيعية في اليونسكو استراتيجية لتدعيم قدرات الموظفين المعنيين بالعلوم، وخصوصاً في المكاتب الميدانية، بغية تعزيز قدراتهم على المشاركة بشكل أفضل في العمليات الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة، وعمليات البرمجة المشتركة على الصعيد القطري (إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)، التي تجري على المستويين دون الإقليمي والإقليمي. وتستجيب هذه الاستراتيجية التي تركز تركيزاً قوياً على أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخراً وعلى الأولوية لأفريقيا، لطلب الدول الأعضاء بشأن زيادة تركيز البرنامج وتحسين الحضور الميداني وتعزيز التعاون مع منظمة الأمم المتحدة، وتحسين الحوكمة وإقامة شراكات أقوى تشمل الشراكات مع القطاع الخاص.

أسئلة للنقاش:

- ما الموقف الذي يمكن أن تعتمده اليونسكو من أجل أن تساعد بشكل فعال البلدان والسكان الأشد احتياجاً إلى المساعدة؟
- كيف ينبغي أن تساعد المنظمة على النحو الأمثل البلدان التي تشهد نزاعات وأوضاع ما بعد النزاع؟
- ما الموقف الذي يمكن أن تعتمده اليونسكو بوجه عام على المستوى القطري من أجل أن تعزز تعاونها مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الملائمين؟

مواصلة تعزيز النهوج الجامعة للتخصصات والبرمجة المشتركة بين القطاعات

٣٥- على نحو ما يجري التشديد عليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها "هي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة"؛ وإن "لأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وطابعها المتكامل أهمية حاسمة في ضمان تحقيق الغرض من هذه الخطة الجديدة". وتستدعي هذه الأهداف والغايات اتباع نهج معزز في العمل المشترك بين القطاعات، واتباع نهج معزز في الجمع بين التخصصات، وإقامة شراكات معززة واعتماد حلول ابتكارية معززة تشمل القطاعات التقليدية.

٣٦- وخلال الدورة السابعة والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي، سلطت الدول الأعضاء في اليونسكو الضوء على عدة موضوعات تعتبر ذات طبيعة مستعرضة وتدعو إلى التعاون بشأنها على نحو معزز وإلى توافر الاتساق في العمل بشأنها على صعيد المنظمة بأكملها. وتشمل هذه الموضوعات ما يلي (وهذه القائمة الموجزة إرشادية وتقدم على سبيل الإيضاح لا غير):

١ - **تغير المناخ، والتعليم من أجل التنمية المستدامة:** إن تحديات تغير المناخ التي تحددها الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تستدعي اعتماد نهوج متكاملة وابتكارية للعمل على نحو منسق ومتسق يشمل مجالات المعرفة والقطاعات التقليدية بالإضافة إلى مجالات عدة برامج رئيسية لليونسكو. وإن هذا العمل جار وسوف يتواصل.

٢ - **الشباب والاندماج الاجتماعي:** تحدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عدة تحديات وأشكال للضعف يواجهها شباب اليوم – بما يشمل البطالة وتنمية المهارات، ومهارات القرائية والحساب، والانتفاع بالتعليم العالي– كما يحدد الحاجة إلى الاعتراف على نحو أفضل بإسهام هؤلاء الشباب من خلال تعزيز قدراتهم والاعتراف بهم بوصفهم "عوامل التغيير الحاسمة". وتُعتبر المشاركة الفعالة للشباب مسألة ذات أهمية قصوى في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وينبغي زيادة تعزيز برنامج اليونسكو بشأن الشباب وذلك

بالاستناد إلى الإمكانات التي تتيحها مختلف المبادرات المشركة بين القطاعات والتي أثبتت نجاحها في إقامة شبكات للشباب قادرة على تعبئة الشابات والشبان من أجل تحقيق تحولات إيجابية.

٣ - **المواطنة العالمية – التعليم في مجال حقوق الإنسان:** إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تستند في جذورها إلى رؤية تحولية ومراعية لحقوق الإنسان عن "عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والإشراك الاجتماعي للجميع وتلبي فيه احتياجات أشد الفئات ضعفاً". وسوف يتطلب ترويج هذه الرؤية وتطويرها تقديم إسهامات من جميع البرامج الرئيسية الخمسة لليونسكو وتضافر العمل فيما بين هذه البرامج.

٣٨- وتُبذل داخليا، في الوقت الراهن، جهود من أجل تحسين العمل المشترك بين القطاعات في اليونسكو، ومن أجل تخطيط إسهامات المنظمة عبر القطاعات في تحقيق مختلف أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن المعترف به أن هذه الجهود سوف تتطلب إيلاء الاهتمام لمجموعة من القضايا، بضمنها تعبئة المعارف الجامعة للتخصصات والمتكاملة التي تتعلق بأهداف التنمية المستدامة؛ والتسخير المنظم لأعمال الشبكات الواسعة للمنظمة وأنديتها وكراسيها الجامعية العديدة باعتبارها أطرافاً شريكة رئيسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وبناء قدرات مؤسسية وبشرية؛ وتدعيم وتعزيز التنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وتحتوي الوثيقة الواردة في الملحق (الوثيقة ١٩٧م ت/٧، الجزء الثاني) على عدة أمثلة في هذا الصدد. ويتعلق أحد هذه المساعي بالجهود التي يبذلها قطاع العلوم الطبيعية من أجل تركيز التوجه في البرامج العلمية الدولية الحكومية، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، نحو تعبئة المعارف الجامعة للتخصصات والمتكاملة من أجل إيجاد حلول عملية للاستجابة للاحتياجات ومتطلبات القدرات المحلية.

٣٩- كما أن من المعترف به أن **الأنشطة القطرية سوف تحظى بمزيد من المشاركة المشتركة بين القطاعات والبرمجة المشتركة بين القطاعات** من أجل تعزيز تأثير أنشطة المنظمة. وسوف يقدم الدعم إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والجهات المناظرة على الصعيد القطري في بلدان مختارة يطبق فيها إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وذلك من أجل زيادة التكامل بين مجالات عمل اليونسكو. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يسعى قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، على سبيل المثال، إلى ترويج ثقافة حقوق الإنسان بوصفها هدفاً رئيسياً من أهداف عمليات أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ووسيلة لتحقيق نتائج ملائمة (وعليه فإن تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي للتعليم في مجال حقوق الإنسان – الذي يشدد على تعزيز تدريب الصحفيين ومهنيي الإعلام بشأن قضايا حقوق الإنسان – يشكل ضمن هذا السياق الأوسع مجالاً واعداً للتعاون بين القطاعات).

أسئلة للنقاش:

- ما هي المجالات التي ينبغي أن تعزز فيها اليونسكو أنشطتها المشتركة بين القطاعات؟
- ما هي التغييرات اللازم إجراؤها من أجل التوصل إلى تطبيق فعال لنهج العمل المشترك بين القطاعات؟

تدعيم التنسيق والشراكات والاستناد إلى الدور التنظيمي لليونسكو وشبكاتها ومعاهدها المتخصصة

٤٠- **إن اليونسكو لا يمكن أن تحقق وحدها التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠**، وإنما ستحتاج إلى أن تطور قدرتها على **المشاركة في العمل مع الشركاء والاستناد إلى شبكاتنا ومعاهدنا المتخصصة.** وعلى سبيل الإيضاح، سوف يواصل قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية العمل في مجال الصلة بين البحوث والسياسات، مع شركائه التقليديين، مثل المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، مما سيتيح له الاحتفاظ بدوره القيادي في إنتاج التقرير العالمي عن العلوم الاجتماعية، ومثل مجلس تطوير بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا، ومجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية. وسيستمر تعزيز التعاون مع كراسي اليونسكو الجامعية في جميع البرامج، بما في ذلك في مجال تعزيز الحوار بين الثقافات وتعزيز حقوق الإنسان؛ كما سيتواصل تعزيز الدور التنظيمي للبرنامج الدولي الحكومي لعلوم المحيطات عن طريق تدعيم صلاته في العمل المشترك مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات العلمية الإقليمية وكذلك مع الممارسين والجمهور العام من خلال هيئات البرنامج الفرعية العاملة على الصعيد الإقليمي وغير ذلك، وعن طريق تدعيم الصلات مع الأوساط العلمية.

٤١- وسوف يتطلب النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وجود تنسيق وتعاون معزَّزين بين الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والأطراف المعنية على الصعيد الدولي. ولهذه الغرض، سوف تعمل اليونسكو على إعادة تأكيد دورها المركزي في الآليات التنسيقية للأمم المتحدة، مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالمحيطات، وفريق العمل التابع للجنة البرنامجية الرفيعة المستوى والمعني بتغير المناخ، وفريق العمل الخاص التابع لآلية تيسير التكنولوجيا التي أنشئت مؤخراً والمعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما ستواصل المنظمة عملها في تمتين الصلة بين العلوم والسياسات عن طريق جملة أمور، من بينها مشاركتها في العمل مع المجلس الاستشاري العالمي الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة، ومع مبادرة أرض المستقبل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

٤٢- وسيستعان في إعداد الوثيقة ٣٩م/٥ الجديدة بالاستعراض الشامل المقبل الذي يجرى للسياسات كل أربع سنوات فيما يخص الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في مجال التنمية، والذي ستعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ بخصوص الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. والغرض من هذا الاستعراض الشامل الجاري تنفيذه في محاولة لتعزيز طابعه

الاستراتيجية، هو تقديم إطار عام للعمل الإنمائي على نحو متسق وفعال في إطار الأمم المتحدة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٣- وستواصل اليونسكو تعزيز شراكاتها القائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وذلك من خلال ما يلي:

- تعزيز التعاون الإقليمي وفيما بين المناطق على مستوى الجنوب-الجنوب، وذلك في شكل تبادل للممارسات الجيدة في المجالات ذات الأولوية القصوى بالنسبة، مثلاً، إلى بعض المناطق الفرعية في أفريقيا (في مجالات مثل الحد من أخطار الكوارث، وحوكمة المحيطات وإدارة شؤونها، ودرء النزاعات، والسلام والأمن، واستدامة البيئة، إلخ)؛
- تيسير قيام شراكات متعددة الأطراف المعنية (شركاء من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني) على المستوى القطري تعنى بمجالات تحظى بالأولوية (السلام، التعليم الشامل للجميع، إدارة الموارد الطبيعية، إلخ)؛
- تعبئة الشركاء الدوليين والوطنيين، ولا سيما لصالح أقل البلدان نمواً، بما في ذلك استباق الاحتياجات ومتطلبات الأولويات الإنمائية للمستقبل من خلال أنشطة استشرافية.

٤٤- وسينبغي أن تعمل اليونسكو على تعبئة **موارد خارجة عن الميزانية من أجل دعم دورها ومساعدة الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.** وستكون عملية تعبئة جميع الأطراف المعنية المحلية والدولية من القطاعين العام والخاص والجمع بصورة استراتيجية بين جميع الوسائل المالية وسبل التنفيذ عملية أساسية. وفي هذا السياق، سيتعين تكييف أنشطة تعبئة الموارد التي تنفذها اليونسكو لتتماشى مع النتائج والمبادئ التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد من أجل إقامة بنية عالمية متجددة للتمويل بغية دعم أهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

٤٥- ولذلك سيتعين على المنظمة أن تنخرط في حوار استراتيجي منظم بشأن التمويل مع دولها الأعضاء وشركائها الملائمين من أجل تأمين القدرة على التنبؤ الطويل الأجل وتأمين المرونة والاتساق على صعيدَي موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية من أجل تنفيذ برامجها؛ وأن توسع قاعدة الجهات المانحة التي تتعامل معها وتحسين كفاية تدفقات الموارد وإمكانية التنبؤ بها.

أسئلة للنقاش:

- ما هي أفضل السبل لزيادة فعالية الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؟ وما هي الشراكات التي ينبغي أن تطورها اليونسكو وأن تدعمها على سبيل الأولوية؟
- كيف يمكن لليونسكو أن تضمن الحصول على ما يكفي من التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لتمويل أنشطتها في المجالات المعترف بها جزئياً في إطار أهداف التنمية المستدامة؟

- كيف ينبغي اغتنام الفرص التي تتيحها مصادر التمويل الجديدة، والتصدي للتحديات المرتبطة بها (العمل مع البلدان المتوسطة الدخل والجهات المانحة الجديدة ... إلخ)؟

ثالثاً – القرار المقترح

٤٦- قد يرغب المؤتمر العام في اعتماد قرار يجري نصه على النحو التالي:

إن المؤتمر العام،

١ – *وقد درس* الوثيقة ٣٨م/٧،

٢ – *يعرب عن ارتياحه* للإسهامات التي قدمتها اليونسكو ضمن مجالات اختصاصها في التحضير لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣ – *ويؤكد* استمرارية صلاحية مهمة اليونسكو من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٤ – *كما يؤكد* استمرارية صلاحية خطة اليونسكو المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، وصلاحية هدفيها الشاملين المتمثلَين في السلام والتنمية المستدامة، وصلاحية الألويتين العامتين للمنظمة – المتمثلتين في أفريقيا، والمساواة بين الجنسين؛

٥ – *ويشدد* على أهمية أن تسخّر اليونسكو خبرتها وتجربتها المتعددتيَ التخصصات في مجالات اختصاصها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٦ – *ويرحب* بجهود المديرة العامة الرامية إلى تركيز برنامج وموارد المنظمة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالجرد الأولي لجوانب العمل في هذا الصدد، المقدم في الوثيقة ٣٧م/٧؛

٧ – *ويدعو* المديرة العامة إلى الاضطلاع بما يلي لدى إعداد مشروع الوثيقة ٣٩م/٥:

(أ) مراعاة النقاشات التي جرت والقرار الذي اتخذ بشأن هذا البند في الدورة السابعة والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي وفي الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام؛

(ب) الشروع في إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء والأطراف المعنية الملائمة بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (الوثيقة ٣٩م/٥) وفقاً لخارطة الطريق الواردة في الملحق ٢ للوثيقة ٣٨م/٧.

الملحق الأول

يرد في الملحق الأول القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين بعد المائة (القرار ١٩٧م ت/٧) بشأن البند ٧ "مشاركة اليونسكو في الأعمال التحضيرية لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" والنص المتصل به (الجزء الثاني وملحقه) والوارد في الوثيقة ١٩٧م ت/٧.

القرار ١٩٧م ت/٧

إنّ المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٩٧م ت/٧،

٢ - وإذ يؤكد مجدداً القرارات ١٩١م ت/٦ و١٩٢م ت/٨ و١٩٤م ت/١٤ و١٩٥م ت/٨ و١٩٦م ت/٨،

٣ - يرحب بما جاء في وثيقة المناقشة الواردة في الجزء الثاني من الوثيقة ١٩٧م ت/٧ وبما جاء في ملحق الوثيقة ١٩٧م ت/٧؛

٤ - ويطلب من الدول الأعضاء وكل الأطراف المعنية المساعدة على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بأولويات اليونسكو في مجالات التربية والتعليم والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات؛

٥ - ويطلب من المديرة العامة أن تواصل العمل، عن طريق معهد اليونسكو للإحصاء، على وضع مؤشرات مناسبة يمكن إدراجها في مشروع إطار المتابعة والاستعراض الخاص بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من أجل اضطلاع اليونسكو بدور ريادي في رصد أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بمجالات اختصاصها في التربية والتعليم والثقافة والعلوم والاتصال والمعلومات؛

٦ - ويطلب أيضاً من المديرة العامة أن تواصل جهودها الإصلاحية الرامية إلى تعزيز قدرة اليونسكو التنافسية وقدرتها التنفيذية من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

٧ - ويطلب فضلاً عن ذلك من المديرة العامة موافاته إبّان دورته المائتين، ضمن اقتراحاتها الأولية بشأن الوثيقة ٣٩م/٥، بمعلومات عن مختلف المهمات والأنشطة والأدوار التي تعتزم اليونسكو الاضطلاع بها في إطار مشاركتها في التنفيذ التدريجي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٨ - ويطلب في نهاية المطاف من المديرة العامة إحالة نسخة موسّعة من وثيقة المناقشة (الجزء الثاني من الوثيقة ١٩٧م ت/٧ وملحقها)، مشفوعةً بملخص لمناقشاته بشأن هذا الموضوع وبمبادئ توجيهية تبيّن كيفية تنظيم المناقشة، إلى المؤتمر العام إبّان دورته الثامنة والثلاثين للنظر في هذا الأمر واتخاذ قرار بشأن البرنامج والميزانية المقبلين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (٣٩م/٥).

١٩٧م ت/٧ الجزء الثاني

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: ما هو دور اليونسكو؟ – وثيقة عمل

الخلفية

٤٧- لقد هيمنت الأهداف الإنمائية للألفية على خطة التنمية العالمية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وسيؤدي قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ في الفترة المقبلة إلى تطوير خطة التنمية العالمية تطويراً ملحوظاً وتوسيع نطاقها توسيعاً كبيراً استناداً إلى سلسلة طويلة من المفاوضات والمشاورات الدولية الحكومية مع مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية. ومن المرجَّح أن يؤدي اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، بوصفها الإطار الإنمائي الجديد المتفق عليه دولياً وباعتبارها مرجعاً للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المستقبلية، إلى تغيير نطاق الإنمائي وكيفية الاضطلاع به تغييراً جوهرياً خلال السنوات المقبلة. ولذلك تكتسي خطة التنمية هذه أهمية كبيرة فيما يخص جميع المنظمات والوكات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنها الوكالات المتخصصة كاليونسكو.

٤٨- ولا تعدُّ خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥[٢] مجرد خطة للأمم المتحدة، ولا تُعدّ كذلك فعلاً في المقام الأول، إذ يُعتبر "تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين على الصعيد القطري" أحد العوامل الرئيسية لتنفيذ ومتابعة أو استعراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أُعِدَّت هذه الخطة لصالح الدول الأعضاء وشعوبها، ووُضعت للقضاء على الفقر، ومكافحة الجوع والمرض، والارتقاء بالمستويات التعليمية، وحماية وإدارة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الذي يزخر به هذا العالم، والإسهام في إقامة مجتمعات عادلة ومسالمة. ورُسمت هذه الخطة بوصفها خطة عالمية تجمع بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وبيّن الأمين العام للأمم المتحدة[٣] أنّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب الأخذ بنهج إنمائي يفضي إلى التحول، وأنّ تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتطلب ما يلي:

- "أن نلتزم بنهج عالمي، يشتمل على إيجاد حلول تعالج أوضاع جميع البلدان وكل الفئات؛
- أن نراعي الاستدامة في جميع الأنشطة، واعين بالآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛
- أن نعالج أوجه عدم المساواة في جميع المجالات، متفقين على أنه لا ينبغي اعتبار أن الهدف أو الغاية قد تحققا إلا إذا تحققا للفئات الاجتماعية والاقتصادية كافة؛

---

[٢] يستند ما يلي إلى مشروع الوثيقة الختامية الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٥: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، النص النهائي المراد اعتماده (١ آب/أغسطس).

[٣] "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض – تقرير تجميعي مقدم من الأمين العام بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥" (٢٠١٤).

- أن نكفل في جميع الأعمال احترام حقوق الإنسان والنهوض بها، في انسجام تام مع المعايير الدولية؛
- أن نعالج مسببات تغير المناخ وآثارَه؛
- أن نبني تحليلاتنا على بيانات وأدلة موثوق بها، مع العمل على تعزيز القدرات في مجال البيانات، وعلى زيادة توافر البيانات وحُسن تصنيفها وقابليتها للفهم وتبادلها؛
- أن نوسع نطاق شراكتنا العالمية في وسائل التنفيذ تعظيماً للأثر وتحقيقاً للمشاركة الكاملة، بما في ذلك من خلال إقامة تحالفات بين أصحاب مصلحة متعددين تختص بأمور بعينها؛
- أن نربط التعاهد الجديد بالتزام متجدد بالتضامن الدولي، بما يتناسب وما لكل بلد من قدرة على المساهمة".

٤٩- ويتمثل أحد الأمور المهمة، من وجهة نظر اليونسكو، في إبراز هذه الخطة الجديدة للدور الأساسي للتعليم الجيد، في جميع المستويات التعليمية، في التنمية المستدامة وإبرازها لأهمية التحصيل الدراسي (الهدف ٤). وتشق هذه الخطة طريقاً جديداً نحو الإقرار بالأهمية المتزايدة لتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية (الهدف ١٧). وتحتوي الخطة على غايات طموحة في مجالَي المياه العذبة (الهدفان ٦ و١٥) والمحيطات (الهدف ١٤) المندرجَين في عِداد أولويات المنظمة. وتقرّ الخطة بدور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام. وتُعلي شأن الثقافة وتعتبرها عاملاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وتضم غاية بشأن صون التراث الثقافي (الهدف ١١) وغاية أخرى بشأن استرداد الأصول المسروقة وإعادتها (الهدف ١٦). وتؤيد الرؤية الداعية إلى إقامة مجتمعات عادلة ومسالمة ومنصفة وشاملة تقرّ بقيمة المعرفة والتراث والتنوع. وتعزز حقوق الإنسان.

٥٠- وتتطلب هذه الخطة الطموحة والتحويلية أن تتسم منظومة الأمم المتحدة بالتنسيق الجيد والمهارة والمرونة، وأن تكون قادرة على مساعدة البلدان بطريقة تعاونية على الوفاء بالتزاماتها في مجال التنمية المستدامة، وأن تتغلّب من أجل ذلك على العوائق المؤسسية والتنفيذية المتبقية. وسيكون الاتساق والتنسيق في شتى مجالات السياسة العامة وعلى الصعيد العالمي والإقليمي والقطري أمرين مهمين للغاية شأنهما في ذلك شأن القدرة على إحداث تغيير حقيقي في المجالات الرئيسية كالتربية والتعليم. وقد أُجريت، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشاورات أولية بشأن الدور الطويل الأجل لمنظومة الأمم المتحدة في هذه الخطة، وجرى التركيز خلالها على مجموعة كبيرة من القضايا تضم الوظائف والإدارة والتمويل والقدرات والآثار والشراكات في إطار منظومة الأمم المتحدة. وشاركت اليونسكو بنشاط في هذه المشاورات.

٥١- وفيما يخص اليونسكو، بدورَيها التقنيني والتنفيذي، تعدُّ خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ مرجعاً أساسياً وتأسيسياً لالتزام الدول الأعضاء في المستقبل على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري. ويقتضي ذلك من المنظمة إجراء استعراض شامل لأهدافها وأولوياتها وعملياتها ومصادر تمويلها لضمان تمكنها من مساعدة المجتمع العالمي على تحقيق التنمية المستدامة.

٥٢- وقد أُعدّت وثيقة المناقشة الموجزة هذه لالتماس آراء الدول الأعضاء في هذه الأمور وما تنطوي عليه من تحديات، والإسهام من خلال ذلك في المناقشات الأولية بشأن البرنامج والميزانية المقبلين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (٣٩م/٥) ومواصلة تنقيح البرنامج ووضع الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (٣٨م/٥)، وهما الفترتان اللتان تتخللان المرحلة الثانية من استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل (٢٠١٤-٢٠٢١).

ألف – الجدوى والمزايا النسبية: إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ – ما أهميته بالنسبة إلى اليونسكو؟ وما هي المزايا النسبية التي ستساهم بها المنظمة في هذا الإطار الجديد؟

٥٣- تُعدّ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مهمة للغاية لليونسكو كما ذُكر آنفاً (الفقرة ٤٩). فقد تبيَّن من حصر أولي لأهداف التنمية المستدامة أن الكثير منها يهم المنظمة على مستويات مختلفة سواء أكان ذلك في مجالات معترف فيها بقيادة المنظمة (التربية والتعليم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والمياه العذبة والمحيطات) أم في مجالات يمكن لليونسكو أن تساهم فيها (انظر الملحق).

٥٤- وتستند خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة في الوقت ذاته إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وترمي إلى إكمال ما لم يكتمل من أعمالها. وتنصّ بوجه خاص على "**أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة**". ولكن لا تقتصر الخطة على ذلك، بل تتجاوزه إلى حدّ بعيد إذ تتسم بالخصائص التالية:

(أ) **عالمية**: تشمل البلدان النامية والمتقدمة؛

(ب) **تحويلية**: تضم ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة (مقارنة بثمانية أهداف إنمائية للألفية) أُدرجت في خمس فئات هي "الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة"؛

(ج) **متكاملة وغير قابلة للتجزئة**: تتمحور حول أركان التنمية المستدامة الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)؛

(د) **قائمة على مبادئ مشتركة**: تُلزم بإنفاذ **حقوق الإنسان** للجميع وتعميم **المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات** في جميع الأهداف والغايات، وتؤكد مجدداً إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

(هـ) **طموحة وابتكارية**: تحدد مجموعة كبيرة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومنها أهداف جديدة (تخص مثلاً أوجه عدم المساواة أو إقامة مجتمعات أكثر جنوحاً للسلم وأكثر قدرة على الاستيعاب)؛

(و) **مستندة إلى العزم على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذها عن طريق "تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة**، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً"؛

(ز) **تنصّ على الالتزام بإجراءات دقيقة لمتابعة واستعراض تنفيذها استناداً إلى بيانات جيدة** مع التركيز "بوجه خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتخلّفاً عن الركب".

٥٥- وكانت الأهداف الإنمائية للألفية رأسية إلى حدّ كبير ومتفرقة إلى حدّ ما، بينما يمكن لهذه الخطة أن تكون أكثر شمولاً وتكاملاً وأُفقيةً من الأهداف الإنمائية للألفية بمقدار كبير، إذ تجمع بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة وتضع تغير المناخ والتنمية في إطار واحد. وكانت الأهداف الإنمائية للألفية تخص وتوجّه خطة تنمية تقوم إلى حدّ كبير على اضطلاع بلدان الشمال بأنشطة إنمائية لصالح بلدان الجنوب، بينما تتسم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأنها خطة عالمية شاملة ستُطبَّق في جميع البلدان بغض النظر عن مقدار نموها وتقدمها[٤].

٥٦- وتملك اليونسكو، في ظل هذا الإطار الجديد، **المزايا النسبية** المتنوعة التالية:

(أ) *ولاية عالمية شاملة حقاً وقدرة عالمية شاملة على الحشد حقاً*، إذ تشمل أنشطة المنظمة البلدان النامية والمتقدمة، وتقدِّم المنظمة خدمات متوازنة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني مع إعطاء الأولوية لأشد البلدان والمناطق حرماناً وللأولويتين العامتين (أفريقيا والمساواة بين الجنسين)؛

(ب) *ولاية متعددة القطاعات* تشمل معظم مجالات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتستند إلى قِيَم الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، وتنطوي على إمكانيات كبيرة للتعاون بين القطاعات؛

(ج) *خبرة ميدانية وبنية ميدانية مشهود بهما وحضور ميداني معترف به في زهاء ٨٥ بلداً*، وتعمل المنظمة بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة وتيسِّر تلبية الطلبات المباشرة الرامية إلى الحصول على المساعدة؛

(د) *مجموعة من البرامج الميدانية العالمية* تضطلع بها المنظمة في المجالات الرئيسية التي تشملها أهداف التنمية المستدامة، وسجلّ حافل بالإنجازات والتجارب الريادية المؤكدة في بعض الميادين؛

(هـ) *قدرات متينة على التحليل والقياس والرصد* في عدة مجالات رئيسية تشملها أهداف التنمية المستدامة، تستند إلى بيانات قابلة للمقارنة دولياً (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، والاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام، ودور معهد اليونسكو للإحصاء، والمشاركة في عدة آليات استعراض رئيسية، على سبيل المثال لا الحصر)؛

[٤] وثيقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنونة "UNDG Perspectives on Functions"، والمؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥.

(و) *برامج محكمة لبناء القدرات*، تعتمد على شبكة كبيرة من معاهد الفئة ١ المتخصصة وشبكة واسعة من معاهد ومراكز الفئة ٢ المتخصصة، وعلى والكراسي الجامعية ... إلخ؛

(ز) *المشاركة النشيطة في آليات التنسيق المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية والاضطلاع بأدوار ريادية فيها؛*

(ح) *قدرة مؤكدة على التواصل* تمكّن المنظمة من حشد الشبكات المتخصصة وقطاعات كبيرة من المجتمع المدني.

أسئلة توجيهية للمناقشة:

- كيف يمكن لليونسكو أن تستفيد من مزاياها النسبية على أفضل وجه ممكن؟ وما هي المزايا النسبية التي ينبغي تعزيزها؟
- ما أهمية إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالنسبة إلى المهمة المسندة إلى اليونسكو؟
- ما هي الأهداف والغايات التي ينبغي لليونسكو أن تركز عليها وأن توليها الأولوية؟
- ما هي المجالات الجديدة الأخرى التي تتطلب اهتمام اليونسكو؟
- ما هي آثار الطابع العالمي الشامل لخطة التنمية على دور اليونسكو؟
- كيف ينبغي للمنظمة أن تتناول المسائل الجديدة الناشئة عن هذه الخطة الجديدة كالمسائل المتعلقة بأوجه عدم المساواة ومسائل الاندماج؟

باء – ما هي وظائف اليونسكو؟

٥٧- لقد حُدِّدت وظائف اليونسكو في استراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١. فهل ستتأثر الوظائف المحددة في الاستراتيجية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟ وهل يوجد تمويل كافٍ للاضطلاع بهذه الوظائف؟ وما هي الوظائف الضرورية لمساعدة الدول الأعضاء على وضع الرؤية الخاصة بالتنمية المستدامة موضع التطبيق؟

٥٨- وتميل المناقشات الأولية الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد إلى تأكيد أهمية الوظائف التي تضطلع بها اليونسكو وغيرها من الوكالات المتخصصة (وضع المعايير، وإسداء المشورة بشأن السياسات العامة، وبناء القدرات المتعلقة بهذه الأمور، والرصد والتحليل، والتعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي وغيرها). وتُعدُّ الوظائف الرئيسية التالية ضرورية لتمكين النظام الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة من تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:[٥]

- **الدعم التقنيني المقدّم للبلدان** من أجل مساعدتها على وضع المعايير وإبرام الاتفاقات التقنينية وتنفيذها ورصدها وإعداد تقارير عنها، ولا سيّما المعايير والاتفاقات المتعلقة بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان. ويتطلب هذا الأمر تعزيز التركيز على جميع أشكال التمييز وعدم المساواة تعزيزاً كبيراً، ومنها عدم المساواة بين

[٥] يستند ما يلي إلى وثيقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنونة "UNDG Perspectives on Functions"، والمؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥، التي تبيّن الإسهامات التي تستطيع اليونسكو تقديمها.

الجنسين، وكذلك على ألاّ يخلّف الركبُ أحداً وراءه. ولا تفتأ أهمية هذا الدور تتزايد نظراً لضرورة التصدي لأوجه عدم المساواة التي تتزايد تزايداً سريعاً داخل البلدان والمناطق وفيما بينها.

- **إسداء المشورة المتكاملة بشأن السياسات،** والاضطلاع بما ينطوي عليه هذا الأمر من "الريادة الفكرية" وتحليل القضايا السياسية المهمة والعمل مع الحكومات والمجتمعات من أجل مواجهة التحديات المشتركة والتغلب عليها، والمساعدة على جمع البيانات والبيّنات من أجل المساعدة على وضع وتنفيذ ورصد السياسات الخاصة بالأولويات الإنمائية الوطنية وبأهداف التنمية **المستدامة** استناداً إلى التنوع والخبرات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك إلى الأدوات والدراسات التحليلية التي تستعين بها منظمات ووكالات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية والسياسية وقضايا الأمن والسلام وتغير المناخ وغيرها من الأمور. وسيتزايد الطلب على هذه المشورة السياسية التمهيدية المتكاملة، وبخاصة في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع.
- **بناء القدرات وتيسير الابتكار والتعلّم والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:** سيصبح الاضطلاع ببناء القدرات وبالتوجيه وبالدعم التنفيذي لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك ضمان الابتكار والتعلّم المستمر في جميع المستويات بمختلف الوسائل، ومنها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ونقل المعارف والتكنولوجيا، من الوظائف الضرورية لنظام الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل.
- **تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الحشد قدر المستطاع:** حشد الأطراف المعنية من شتى القطاعات من أجل تنفيذ خطة التنمية الجديدة ورصدها وإعداد تقارير بشأنها، وضمان إشراك ومشاركة الأطراف المعنية في تنفيذها، وضمان التزام الأطراف المعنية بها التزاماً دائماً وضمان التشاور المتواصل مع الأطراف المعنية بشأنها، وإقامة شراكات متخصصة متعددة القطاعات.
- **الاستفادة من الشراكات والموارد على أفضل وجه ممكن** من أجل المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان الفعالية وزيادة المنافع قدر المستطاع.
- **التنمية المتكاملة وتقديم المساعدات الإنسانية:** زيادة أوجه التآزر والتكامل بين دورات التخطيط قدر المستطاع، وزيادة التمويل الجماعي أو المشترك، والاستثمار في تعزيز التنمية والقدرة على الصمود أثناء الأزمات الطويلة الأمد.

٥٩- وستكون **المساعدة على التخطيط وجمع البيانات والمساعدة على رصد وتقييم التنفيذ** على الصعيد الوطني، ومنها المساعدة على وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والحدّ من الفقر، أحد مجالات العمل الرئيسية خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٥ (ومنها الأشهر التالية لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في نيويورك)، ويوجد إقرار عام بهذا الأمر. وتضم أشكال المساعدة اللازمة أيضاً المساعدة على جمع البيانات

وتحليلها ووضع سياسات وطنية قائمة على البيّنات. وستقتضي **ثورة البيانات** اللازمة لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تقديم المزيد من أشكال المساعدة المتكاملة على بناء القدرات للهيئات الإحصائية الوطنية، واستخدام بيانات مفصّلة، وتعزيز القدرات التحليلية اللازمة لقياس وفهم أوجه عدم المساواة والضعف والمخاطر، وزيادة الفعالية والشفافية في استخدام البيانات والبيّنات.

٦٠- ويعدُّ **التعاون الدولي والإقليمي** بشتى الوسائل، ومنها الحوار بشأن السياسات وتبادل المعلومات والخبرات ورصد التوجهات الجديدة وحشد الدعم، أمراً ضرورياً أيضاً لمساعدة البلدان على بلوغ الغايات المنشودة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

أسئلة توجيهية للمناقشة:

- ما هي وظائف اليونسكو الرئيسية الضرورية لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟
- كيف يمكن أن يساعد التمويل على الاضطلاع بهذه الوظائف بفعالية؟
- ما هي النهوج التي ينبغي لليونسكو أن تأخذ بها في هذه المجالات وما هي التحسينات التي ينبغي لها أن تدخلها عليها؟

جيم – الكفاءة والفعالية: ضمان إسهام اليونسكو في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بكفاءة وفعالية والوقوف على العوامل الرئيسية لنجاح اليونسكو في ذلك

٦١- أحرزت اليونسكو خلال السنوات الماضية تقدماً كبيراً في تنفيذ برنامجها مسترشدة في المقام الأول بتوصيات التقييم الخارجي المستقل. وفيما يخص خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتعين إجراء استعراض (وفقاً لما ينص عليه القسم دال من الوثيقة ١٩٧م ت/٥ الجزء الرابع) يرمي إلى (١) تحديد **أساليب تنفيذية أكثر ملاءمة** لتنفيذ برامج اليونسكو على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي وتكييف برامج اليونسكو بحسب احتياجات البلدان؛ (٢) تمكين اليونسكو من **الاضطلاع بدور وريادة أكثر جودة ووضوحاً واستراتيجية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري** فيما يخص خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق الاستثمار في تدريب الموظفين بحسب الاقتضاء. وقد اعتمدت اليونسكو نهجاً يرمي إلى المساعدة على التحقيق الفعلي لأهداف التنمية المستدامة، وضمان **توافق النهوج المتبعة** لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ **مع مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى إعداد منظومة الأمم المتحدة لكي تكون قادرة على إحداث التغيير المنشود**، عن طريق مواصلة تحسين أساليب العمل من أجل إنجاز المزيد من الأعمال بموارد أقل والاضطلاع بعملية التنفيذ على أفضل وجه ممكن، وترسيخ **ثقافة التعلّم** في المنظمة وفي المنظومة برمّتها.

٦٢- وينبغي للاستعراض الراهن أن يضم، فضلاً عن مسائل الحوكمة التي تستعرضها الدول الأعضاء حالياً، مجموعة كبيرة من المسائل المتنوعة. وينبغي له أيضاً أن يرمي إلى إبقاء تنفيذ البرنامج في صميم عملنا، وإلى تحسين مواءمة عمل المنظمة مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإلى العمل في الوقت ذاته على إصلاح المنظمة وفقاً **للمحاور الرئيسية الأربعة** التالية:

- **تخفيض التكاليف الإدارية** (خفض التكاليف) وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة، وتحقيق التآزر حيثما أمكن، وتبسيط إجراءات العمل؛
- **ضمان التنفيذ المنظم في الميدان** من أجل تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، ومنه التنفيذ المنظم في إطار "عملية توحيد الأداء"؛
- **تبسيط البُنى العامة** ومواءمتها من أجل زيادة فعاليتها وإمكانية مساءلتها؛
- **تحسين حشد الموارد** وتحسين استخدام ما يُقدّم من الأموال الخارجة عن الميزانية قدر المستطاع.

٦٣- وسيتطلب هذا أيضاً **العمل مع السلطات الوطنية** على تصميم وإعداد واستعراض الأُطر الوطنية الرامية إلى الوفاء بالالتزامات الخاصة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك **تعزيز التعاون الاستراتيجي مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** وغيرها من وثائق البرمجة المشتركة على الصعيد القُطري. وسيجري التركيز على القدرة على التكيف مع مجموعة من الأولويات القُطرية المتباينة تبايناً أكبر بكثير ممّا كانت عليه في الماضي وعلى القدرة على تلبية هذه الأولويات، وكذلك على أفرقة الأمم المتحدة القُطرية وأنواع مكاتب الأمم المتحدة وأشكال المساعدة التي تقدمها، نظراً إلى أن البلدان هي التي ستتولى تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون العمل على **الصعيد الإقليمي** عاملاً حاسماً أيضاً في تعزيز الاتساق فيما بعد عام ٢٠١٥، وفي تيسير تبادل المعلومات والاضطلاع بعمليات الاستعراض على الصعيد الإقليمي، وفي تحليل السياسات العامة وتقديم المساعدة اللازمة بشأنها.

٦٤- وتُعدّ **"الترتيبات التنظيمية"** إحدى المسائل المهمة الأخرى. ويشير هذا المصطلح إلى "البُنى والإجراءات والمسؤوليات والنُظم الرسمية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، أي سُبل العمل الجماعي التي يسلكها نظام الأمم المتحدة الإنمائي (الوسيلة) من أجل المساعدة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة وتحقيق النتائج المنشودة منها في الميدان (الغاية)"[٦].

[٦] وثيقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنونة "UNDG Perspectives on Organizational Arrangements"، والمؤرخة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥.

أسئلة توجيهية للمناقشة:

- ما هي أفضل بنية ميدانية تساعد اليونسكو على الوفاء بالتزاماتها لفترة ما بعد عام ٢٠١٥؟
- ما هي أفضل طريقة لتبسيط البُنى من أجل ضمان التنفيذ بكفاءة وفعالية؟
- ما هي الترتيبات التنظيمية اللازمة للمساعدة على تنفيذ خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥؟ وما هي الشراكات التي يتطلب تنفيذ هذه الخطة إقامتها أو تعزيزها؟
- ما السبيل إلى تمكين المنظمة من التركيز على تقديم مساعدة جيدة وفعالة للدول الأعضاء؟
- كيف يمكن تعزيز الاتساق وضمان تحليل السياسات العامة وتقديم المساعدة اللازمة بشأنها بصورة متكاملة على الصعيد الإقليمي؟
- هل تحتاج البلدان التي تشهد نزاعات أو كوارث أو حالات هشاشة أو ضعف إلى الأخذ بنهوج ابتكارية جديدة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥؟

دال – التمويل والشراكات

٦٥- بُحث موضوع تمويل منظومة الأمم المتحدة أثناء المناقشات التي أُجريت مؤخراً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وداخل منظومة الأمم المتحدة[٧]. وشددت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على أنه "لا بدّ لنظام الأمم المتحدة الإنمائي من الحصول على تمويل مستدام يمتد لعدة سنوات ويمكن التنبؤ به ومواءمته إذا ما أراد التمكن من المساعدة بالطريقة الأكثر فعالية على تنفيذ خطة تنمية عالمية شاملة ومتكاملة وقادرة على إحداث التغيير المنشود وقائمة على الحقوق فيما بعد عام ٢٠١٥"، وكذلك على الأهمية المتزايدة للموارد الخارجة عن الميزانية ("زادت نسبة الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للأنشطة الإنمائية الميدانية زيادة كبيرة من ٥٦ في المائة من مجموع الموارد المخصصة لهذه الأنشطة في عام ١٩٩٨ إلى ٧٥ في المائة من مجموع الموارد المخصصة لها في عام ٢٠١٣). ومن المسلّم به أنّ المساعدات الإنمائية الرسمية التقليدية ستظل مهمة، بيد أنّ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستتطلب تعزيز تنويع مصادر التمويل وإقامة تحالفات مختصة بأمور محددة وشراكات عالمية (ومنها تحالفات وشراكات مع آليات التمويل العالمية المتخصصة وآليات التمويل العالمية التي يقتصر عمل كلّ آلية منها على مجال واحد فقط). وستكون الاستعانة بوسائل تمويل ابتكارية كالتمويل المختلط، والحصول على المزيد من الأموال لأغراض التنمية من الجهات المانحة الجديدة، من الأمور المهمة أيضاً.

[٧] مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لقضايا التمويل في شهر أيار/مايو من عام ٢٠١٥. ووثيقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنونة "UNDG Perspectives on Funding"، والمؤرخة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٦٦- وستواصل اليونسكو بحث مسائل المواءمة والشفافية والقابلية للتنبؤ والمرونة وتوسيع قاعدة الجهات المانحة خلال الدورة السابعة والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي. وقد تُعقد جلسات حوار منظّمة بشأن التمويل لاحقاً.

٦٧- وقد اعتمدت اليونسكو مؤخراً استراتيجية للشراكات. وستؤدي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى اشتداد الحاجة إلى قيام وكالات الأمم المتحدة، ومنها اليونسكو، بإقامة شراكات مع أطراف معنية متنوعة، وإلى اضطلاعها بدور الوسيط والميسِّر، وإلى قيامها بتيسير الحوار والشراكات على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري. وثمة اهتمام متزايد بدور وكالات الأمم المتحدة في تيسير ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي شمال-جنوب-جنوب.

أسئلة توجيهية للمناقشة:

- ما هي أفضل الوسائل لضمان الحصول على مساهمات طوعية تقليدية، وعلى أموال من آليات التمويل العالمية المتخصصة وآليات التمويل العالمية التي يقتصر عمل كلّ آلية منها على مجال واحد فقط، وعلى أموال عن طريق وسائل التمويل الابتكارية، وعلى أموال من الجهات المانحة الجديدة، من أجل تمويل الأعمال التي ستضطلع بها اليونسكو في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟
- ما هي أفضل السُبل لزيادة فعالية الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؟ وما هي الشراكات التي ينبغي لليونسكو أن توليها الأولوية فيما يخص التوطيد والدعم؟
- كيف يمكن لليونسكو أن تضمن الحصول على ما يكفي من التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لتمويل أنشطتها في المجالات المعترف بها جزئياً في إطار أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف ينبغي اغتنام الفرص التي تتيحها مصادر التمويل الجديدة والتصدي للتحديات المرتبطة بها (العمل مع البلدان المتوسطة الدخل والجهات المانحة الجديدة... إلخ)؟
- ما هي السُبل الفضلى التي ينبغي لليونسكو أن تسلكها لإقامة شراكات مع المجتمع المدني والأوساط الأخرى؟

الملحق – كيفية مساهمة اليونسكو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:
بعض المعلومات الأساسية الأولية

يقدّم الملحق التالي معلومات أولية وأساسية عن الدور العام لليونسكو في المجالات التي تشملها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك معلومات عن المزايا النسبية والتحديات. ويشير كذلك إلى الأهداف المنشودة المقابلة والواردة في مشروع الوثيقة ٣٨م/٥ ويذكر مجالات ممكنة للاضطلاع بعمل متكامل ومشترك بين القطاعات لمعالجة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

ANNEX

MAPPING UNESCO'S CONTRIBUTION TO THE SDGS: SOME INITIAL HIGHLIGHTS

The Annex below provides **initial information and background about the overall positioning of UNESCO in post-2015 areas**, including comparative advantages and challenges. It also indicates relevant correspondence with Expected results in the draft document 38 C/5, and indicates indicative areas for possible integrated, cross-sectoral work to address the challenges of sustainable development.[14]

Sustainable development goals

Goal 1	End poverty in all its forms everywhere
Goal 2	End hunger, achieve food security and improved nutrition and promote sustainable agriculture
Goal 3	Ensure healthy lives and promote well-being for all at all ages
Goal 4	Ensure inclusive and equitable quality education and promote lifelong learning opportunities for all
Goal 5	Achieve gender equality and empower all women and girls
Goal 6	Ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all
Goal 7	Ensure access to affordable, reliable, sustainable and modern energy for all
Goal 8	Promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all
Goal 9	Build resilient infrastructure, promote inclusive and sustainable industrialization and foster innovation
Goal 10	Reduce inequality within and among countries
Goal 11	Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable
Goal 12	Ensure sustainable consumption and production patterns
Goal 13	Take urgent action to combat climate change and its impacts*
Goal 14	Conserve and sustainably use the oceans, seas and marine resources for sustainable development
Goal 15	Protect, restore and promote sustainable use of terrestrial ecosystems, sustainably manage forests, combat desertification, and halt and reverse land degradation and halt biodiversity loss
Goal 16	Promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels
Goal 17	Strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership for sustainable development

* Acknowledging that the United Nations Framework Convention on Climate Change is the primary international, intergovernmental forum for negotiating the global response to climate change.

[14] N.B.: This analysis is based on the pre-Summit Outcome document ("Transforming our world: the 2030 agenda for sustainable development – Outcome document for the UN summit to adopt the post-2015 development agenda – Finalized text for adoption", 1 August 2015).

EDUCATION

(a) Overall positioning

- UNESCO is **well positioned to make leading contributions to the proposed SDG 4,** as well as to contribute to the achievement of other goals (gender equality, reduction of inequalities, etc.) through intersectoral engagement.

- The WEF (Incheon Declaration) has confirmed the necessity to strengthen **UNESCO's global coordination role in education**. The Incheon Declaration confirms UNESCO's mandated role to lead and coordinate the 2030 education agenda and to develop an appropriate global coordination mechanism in consultations with others. UNESCO has been asked "to undertake advocacy to sustain political commitment; facilitate policy dialogue, knowledge sharing and standard setting; monitor progress towards the education targets; convene global, regional and national stakeholders to guide the implementation of the agenda; and function as a focal point for education within the overall SDG coordination architecture".

- As such, UNESCO will play an active role in the **delivery on the post-2015 commitments in education in cooperation with the education community**. In particular, the co-conveners of WEF, based on the comparative advantages of each agency, should each play an important role in ensuring that technical assistance and capacity development is offered on each of these targets. UNESCO should prioritize among the SDG targets.

(b) Specific comparative advantages in education

- A **universal, holistic, system-wide approach**, and extensive experience in core education areas, from planning to quality, from education for sustainable development to education for global citizenship.

- A **significant level of contributions** to the various education areas covered by the SDG targets (summarized below in the table).

- **Convening power and mandate**; demonstrated ability to lead a coordinated global education movement (EFA).

- **Demonstrated monitoring and benchmarking capacities** (including through the Global Monitoring Report, through the development of statistical and policy capacities and the work carried out by UIS, IIEP, and overall policy assistance to countries and policy dialogue).

- **Expertise in capacity development** in areas vital for the effective management of education systems and data, policies and capacities, especially through its unique **category 1 centres**.

- Growing opportunities to work **intersectorally** (e.g. ESD, youth).

(c) Challenges – Opportunities

- The Education Sector should ensure that its programme is geared and resourced to better serve the new agenda at country level, especially in its role as coordinator and facilitator.

- A premium will be placed on collaborative engagement with other partners.

- UNESCO will need to reflect how to contribute from an education perspective to the other SDGs.

- UNESCO should be ready to assume a coordination role with the financing mechanisms.
- The financing of education may raise a challenge in countries not belonging to the LDC category.

SDG Targets	Key thematic areas	Expected Results in 38 C/5	Comments
Target 4.1	Quality primary and secondary education	ER 1 (SWPP) ER 5 (Teachers) ER 6 (Learning) ER7 (ICT in ED)	UNESCO is expected to continue to provide services at country level and in some regions, in particular through cross cutting themes such as teachers, ICTs, or as part of gender equality projects. It will also provide assistance to these levels via its work on sector wide policy and planning. Other education partners, such UNICEF and the World Bank, are expected to play lead roles.
Target 4.2	ECCE		UNESCO is expected to continue to play a role in this area, focusing in particular on work at the country level and in some regions. Other education partners, such as UNICEF, are expected to play a lead role.
Targets 4.3 and 4.4	TVET and higher education	ER 3 (TVET) ER 4 (HED)	UNESCO is expected to be very active and to provide leadership in these areas, also encouraging other education partners to assume significant roles. An entry point for higher education would remain quality assurance and the global and regional conventions.
Target 4.5	Equity and gender equality	Mainstreamed	UNESCO is expected to deepen and broaden the scope of its work in this area, in close cooperation with other partners, including UN Women.
Target 4.6	Literacy	ER 2 (Lit)	UNESCO is expected to continue to exert leadership in this area, especially through targeted assistance to countries, policy advice and advocacy. Current work and capacities will need to be reviewed to identify stronger entry points and to demonstrate impact.
Target 4.7	ESD and GCE	ER 8 (GCE) ER 9 (ESD)	This is a growing and relatively new area, of great relevance to the overall post-2015 agenda, where UNESCO has been able to demonstrate its leadership and needs to continue to do so. Work in this area may be enriched through enhanced intersectoral cooperation and cooperation with existing capacities in category 1 institutes and category 2 centres/institutes.
Target 4.a	Learning environments	N/A	This target deals more with infrastructure, which is not UNESCO's comparative advantage, except in some unique situations. Learning environments are recognized to be of great importance, but can be dealt with cross-sectorally.
Target 4.b	Scholarships	N/A	Not a comparative advantage of UNESCO.
Target 4.c	Teachers	ER 5 (Teachers)	UNESCO is expected to provide leadership in this area. It needs to continue to strengthen the cooperation between HQ, the International teacher task force, and IICBA. It also needs to continue to expand cooperation with external partners such as EI. A new global initiative on teachers has just been launched.

1.	Learning	ER 6 (Learning)	This is a strategic area where UNESCO needs to build its capacity and demonstrate it can be focused and impactful in its interventions. All of the Headquarters divisions and institutes can contribute to this effort. It will be necessary to have one overall internal coordination and managing mechanism.
2.	Education in emergencies	Response to needs in line with UNESCO's comparative advantage	UNESCO is already involved in most countries in emergencies and post-conflict. UNESCO will seek to strengthen and consolidate its global coordination and intervention in countries in emergencies.
3.	ICT in education	ER 7 (ICT in Ed)	UNESCO is well positioned to play a key role here both via mobile learning week, via extrabudgetary funding, and via higher education. This area could evolve to include innovations in education, in cooperation with other concerned organizations. This would include identifying and designing new ways of learning using ICTs in pedagogy. Beyond that, it is recognized that ICTs should be an integral component of all thematic areas and mainstreamed throughout the SDG targets.
4.	Sector-wide policy, planning and monitoring systems	ER 1 (SWPP)	UNESCO has a unique role to play here both at the global level with IIEP and Headquarters, and at regional and country level, and in cooperation with UIS, including the key monitoring and review functions. UNESCO's technical capacity in this area needs to be maintained. UNESCO will seek to develop a strategic alliance with GPE where policy and planning will play a key role.

NATURAL SCIENCES

(a) Overall positioning and opportunities

- The new post-2015 agenda represents **a significant step forward in the recognition of the contribution of science, technology and innovation to sustainable development**. Science is present in a large part of the SDG agenda covering specific SDGs, core principles, Means of Implementation (MOI) and follow-up review mechanisms:

Figure 1: Science in the SDG agenda

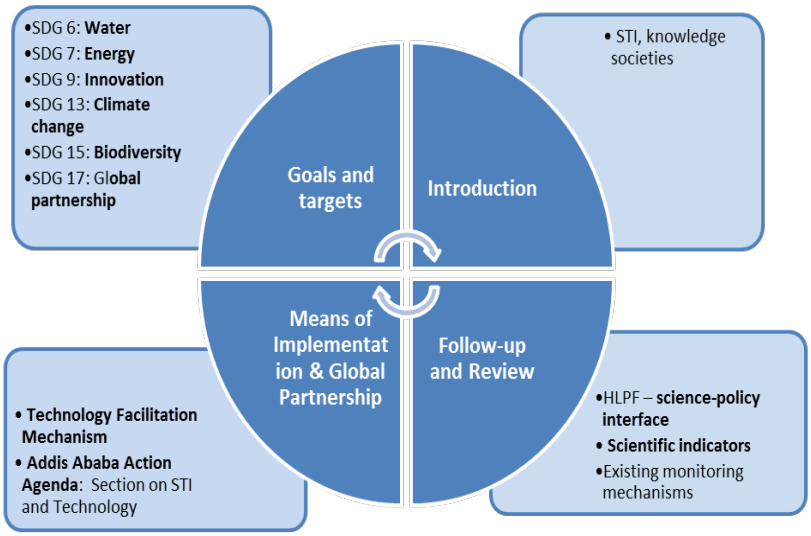

Table 2: UNESCO science areas in the SDG agenda (indicative)

	Goals and Targets (indicative)	MOI	Follow-up and Review
STI	Draft Declaration: • "The spread of information and communications technology and global interconnectedness has great potential to accelerate human progress, to bridge the digital divide and to develop knowledge societies, as does scientific and technological innovation across areas as diverse as medicine and energy." • "Governments, international organizations, the business sector and other non-state actors and individuals must contribute to changing unsustainable consumption and production patterns, including through the mobilization, from all sources, of financial and technical assistance to strengthen developing countries' scientific, technological and innovative capacities to move towards more sustainable patterns of consumption and production."		
	Targets 4.b, 9.5, 12.a, 17.6, 17.8,	**The entire paragraph on Technology Facilitation Mechanism contains specific mention of UNESCO.** Addis Ababa Action agenda, as actions supporting post-2015 agenda, refers to **science, technology, innovation and capacity-building**, and data, monitoring and follow-up.	Commitment that the HLPF will also be informed by the Global Sustainable Development Report, which shall strengthen the **science-policy interface** and could provide a strong evidence-based instrument to support policy-makers in promoting poverty eradication and sustainable development.
DRR	Draft Declaration: "We are therefore determined to conserve and sustainably use oceans and seas, freshwater resources, as well as forests, mountains and drylands and to protect biodiversity, ecosystems and wildlife. We are also determined to promote sustainable tourism, tackle water scarcity and water pollution, to strengthen cooperation on desertification, dust storms, land degradation and drought and to promote resilience and disaster risk reduction."		
	Targets 1.5, 2.4, 11.5, 11.b, 13.1		
Water	**Goal 6 (see table below for details)**		
Biodiversity	Draft Declaration: "We are therefore determined to conserve and sustainably use oceans and seas, freshwater resources, as well as forests, mountains and drylands and to protect biodiversity, ecosystems and wildlife."		
	Goal 15 and its targets 15.1-15.9 and 15a-15c		

Climate change	Draft Declaration: • "Climate change is one of the greatest challenges of our time and its adverse impacts undermine the ability of all countries to achieve sustainable development." • "We acknowledge that the UNFCCC is the primary international, intergovernmental forum for negotiating the global response to climate change. We are determined to address decisively the threat posed by climate change and environmental degradation. The global nature of climate change calls for the widest possible international cooperation aimed at accelerating the reduction of global greenhouse gas emissions and addressing adaptation to the adverse impacts of climate change. We note with grave concern the significant gap between the aggregate effect of Parties' mitigation pledges in terms of global annual emissions of greenhouse gases by 2020 and aggregate emission pathways consistent with having a likely chance of holding the increase in global average temperature below 2 °C or 1.5 °C above pre-industrial levels." • "Looking ahead to the COP21 conference in Paris in December, we underscore the commitment of all States to work for an ambitious and universal climate agreement. We reaffirm that the protocol, another legal instrument or agreed outcome with legal force under the Convention applicable to all Parties shall address in a balanced manner, inter alia, mitigation, adaptation, finance, technology development and transfer, and capacity-building, and transparency of action and support." • "We will work to minimize the impact of cities on the global climate system."		
	Goal 13 and its targets 13.1-13.3 and 13a-13b Targets 1.5, 2.4, 11.b		

- A **commitment to research and development and innovation** ("Enhance scientific research, upgrade the technological capabilities of industrial sectors in all countries, in particular developing countries, including, by 2030, encouraging innovation and substantially increasing the number of research and development workers per 1 million people and public and private research and development spending", target 9.5.).

- The post-2015 framework places strong emphasis throughout on the importance of **scientific information and evidence**.

- Added impetus given to science from the **Sendai Framework** and **COP21**, and from other mechanisms (such as the **United Nations Secretary-General's Science Advisory Board**).

- The **Addis Ababa Action Plan** makes prominent references to science areas relevant to SDG 17.6 – 8 in its Action Area G on STI and Capacity-Building:

  - Adopting STI strategies as part of national sustainable development strategies – scaling up SC's deliverables on STI strategies/policies

  - Promoting science collaboration – intergovernmental science programmes, Future Earth …

  - Enhancing STEM education – through science education initiatives and in collaboration with ED

  - Recognizing ILK and its contribution to sustainable development – through LINKS and in collaboration with CLT

- Technology Facilitation Mechanism – through United Nations Task Team (UNESCO, WIPO, UNCTAD, ITU, UNIDO, UNEP, WB, DESA) and in collaboration with CI, ED, IOC

(b) Specific comparative advantages in the Natural Sciences

- A **universal, global and multisectoral mandate** and convening power in the sciences, with both normative and operational expertise (see Table 2 below concerning freshwater);

- **Shared leadership in core areas** of the post-2015 agenda (water, science-policy and interface, biodiversity, climate change) supported by intergovernmental/international scientific programmes and related partnerships fully operational with established track record;

- **Significant policy assistance to countries for the development of science systems and related capacities** for assistance in the area of Means of Implementation, in particular through its category 1 science institutes (IHE, ICTP), through national chapters of science programmes (IHP, MAB, etc.), as well as network of category 2 centres and Chairs in the sciences;

- **Demonstrated monitoring and benchmarking capacities** in core post-2015 areas (WWAP and the World Water Report, SDG6; UNESCO Science Report, with UIS, transversal and SDG 17); the Global Observatory of Science, Technology and Innovation Instruments (GOSPIN) for SDG 9 and SDG 17; the MAB Programme and the World Network of Biosphere Reserves for SDG 15).

- **Recognized capacity to work intersectorally** (e.g. gender equality, climate change, youth, ESD …).

(c) Challenges – Opportunities

- Ensure a coherent response of SC in light of the clear, direct relevance but also scattered nature of natural sciences throughout several SDGs and targets. This will entail both the application of a common conceptual approach and methodology as well we coordination among SC programmes and initiatives, and with the other UNESCO sectors.

- Ensure that the pending work on indicators is scientifically robust as well as ILK-sensitive, as appropriate.

- Maintain an active cooperation with relevant United Nations organizations and other partners in relation to synergies in support to specific goals and targets.

- Promote the best possible alignment of Member States' priorities with the post-2015 development agenda by systematically informing them how the current Expected Results will support specific goals and targets, through a dedicated mapping exercise.

- Identify opportunities for UNESCO's ISPS and other relevant programmes and activities to play a leadership role in the coordination of activities aimed at reaching specific agreed Goals/Targets in UNESCO's areas of competence and interest, as well as in the monitoring and implementation of progress achieved in meeting the agreed Goals and Targets.

- Design a strategy for mobilizing and building the needed capacity in Member States so as to meet the challenges posed by the post-2015 development agenda.

Table 3: Mapping UNESCO's contribution in science: correspondence between SDGs and current activities in freshwater (indicative)

	MLA 6: Strengthening freshwater security	
SDGs and targets and MOI	**ER 10:** Responses to local, regional and global water security challenges strengthened	**ER 11:** Knowledge, innovation, policies and human and institutional capacities for water security strengthened through improved international cooperation
SDG 2: End hunger, achieve food security and improved nutrition and promote sustainable agriculture	There is a strong potential for ER11 to contribute to solving issues at the nexus of water with food. This applies to the contribution of IHP to both water management measures (ER10) as well as to building the knowledge basis for the design of adequate water policies (ER11). Moreover, this is an area of potential importance for synergy with United Nations organizations, namely FAO.	
SDG 3: Ensure healthy lives and promote well-being for all at all ages	Water-sanitation activities under ER10 are of direct relevance to Target 3.9 (substantially reduce death and illness from water pollution and contamination)	
SDG 4: Ensure inclusive and equitable quality education and promote lifelong learning opportunities for all	There seems to be a clear potential for water education-related activities under ER10 to contribute to SDG4. It is suggested that SC/HYD identifies relevant targets to which such a contribution would contribute. SDG4 also provides a strong enabling framework for strengthened cooperation with UNESCO-IHE.	
SDG 6: Ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all	Perfect correspondence between this SDG and ER10 and ER11, including at the level of ALL targets (concrete examples by SC/HYD). Due to the very good coordination between UNESCO and other members of UN-Water in aligning their respective priorities while defining the scope and specifics of the Goal and Targets.	
SDG 7: Ensure access to affordable, reliable, sustainable and modern energy for all	Relevant activities under ER10 and ER11 contribute, albeit indirectly, to targets 7.1, 7.2 and 7.3 (access to energy, renewable energy and energy efficiency). A more systematic assessment of such a contribution is encouraged, mainly for communication purposes.	
SDG 11: Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable	Water sanitation-related activities under ER10 are relevant to Targets 11.1 (access to basic services) and 11.6 (waste management). The water disaster element of ER10 is of direct relevance to Target 11.5 (water-related disasters).	
SDG 17: Strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership for sustainable development		WWAP will contribute to element 19 (data, monitoring and accountability) of SDG17.

Intergovernmental Oceanographic Commission of UNESCO (IOC)

(a) Overall positioning

- The post-2015 agenda introduces **a stand-alone ocean goal**: "Conserve and sustainably use the oceans, seas and marine resources for sustainable development" (Goal 14), building on long preparatory work (Rio+20) and IOC's recognition as United Nations mechanism for global cooperation on ocean science.

- Recognition of **UNESCO-IOC's standard-setting role**: IOC Criteria and Guidelines on Transfer of Marine Technology (CGTMT) explicitly acknowledged.

- A number of other goals are also relevant to the area of ocean (from SDG 2 on food security and improved nutrition, to SDG 13 on climate change, etc.).

(b) Specific comparative advantages in IOC

- The **only intergovernmental body in the United Nations specializing in ocean science, services, observations, data exchange and capacity development** (founded 1960, 147 Member States) with broad objectives relevant to the post-2015 agenda: healthy ocean; early warning for ocean hazards; resilience of society and ecosystems to climate change & variability; knowledge of emerging issues).

- **Global monitoring role**: building on its current contribution to the monitoring of ocean science, potential development of a **global monitoring report on ocean science** (decision by IOC Executive Council in 2014 to launch the preparation of Global Ocean Science Report). No global mechanism exists for assessing and reporting on the level of human capacity, technology, investments, and needs of nations in ocean and coastal science, observations and services.

- Three complementary pillars of activity in pursuit of the post-2015 agenda:

  (a) **Ocean SDG**: Increase scientific knowledge, develop research capacity, support transfer of marine technology;

  (b) **Post-2015 Disaster Risk Reduction Framework**: tsunami warnings, multi-hazard early warning systems (MHEWSs), sea-level rise; harmful algal blooms (HABs);

  (c) **Blue Growth –** Blue Economy – translation into the role of the Ocean, and further translation into the value of ocean sciences, observations, services, CD/education, technology transfer.

(c) Challenges – Opportunities

- Developing UNESCO's vision and positioning within the wider United Nations system to play lead roles in the SDGs for the post-2015 agenda up to 2030;

- The post-2015 agenda needs to be mainstreamed in all IOC programmes;

- Improved programme delivery (adequate resourcing, operational work, appropriate level of private sector funding vs. other funding sources, etc.).

- How to best support Member States?

SOCIAL AND HUMAN SCIENCES

(a) Overall positioning

The post-2015 agenda contains key provisions relevant to UNESCO's work in social and human sciences:

- Acknowledgement of the **social dimensions of the sustainable development agenda**: various targets included under the various SDGs on **social inclusion, eradication of extreme poverty, social protection systems, reduction of inequalities**, inclusive policies for cities, as well as inclusive and participatory decision-making.

- **Focus on "peaceful, just and inclusive societies"** (Goal 16, "Promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels"), acknowledgement of **cultural diversity, promotion of a culture of peace and non-violence**, and a commitment to end all forms of violence.

- **Goal 11 ("Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable")** offers several entry points for UNESCO, including work on the social dimension of exclusion and discrimination in urban spaces.

(b) Specific comparative advantages in the Social and Human Sciences

- SHS aims to firmly **entrench universal values and principles**, such as global solidarity, inclusion, anti-discrimination, gender equality and accountability in the efforts of Member States and other key stakeholders to implement the post-2015 development agenda. To this end, it is important to reinforce existing and develop new interdisciplinary, cross-sectoral and results-oriented initiatives that foster increased international collaboration and participation, with due account of its evolving dynamics, in order to:

  (a) Build a global partnership against all forms of discrimination;

  (b) Shape attitudes and behaviours conducive to inclusion and to address discrimination and intolerance among young women and men; and

  (c) Develop tools and strengthen capacities for measuring and monitoring progress towards SDGs.

- The implementation phase of the SDGs presents an opportunity for SHS to **promote research, and standard-setting activities, as well as to disseminate knowledge on human rights that are within the competence of UNESCO**.

- Through research, foresight and management of social transformations, SHS will strengthen the link between knowledge, policy and practice, by drawing on the competences of the social sciences to advance innovative thinking that holds the potential for transforming societies across different facets of the SDGs. Foresight will introduce the use of the future in comprehending the nature of the SDGs and developing a wider range of human responses to the challenges and aspirations of the post-2015 agenda.

- In relation to the contribution of science and technology to sustainable development, SHS will work on the right to enjoy the benefits of scientific progress and its applications (REBSP) and the principle of the sharing of benefits, with a view to enhance capacities of Member States to respond to sustainable development challenges (climate change, widening inequalities, including in access to science, technology and innovation, unsustainable consumption and production patterns, etc.). SHS will continue to work on bioethics and ethics of science and technology.

- Through its membership in the UNDG Human Rights Working Group, UNESCO is also active in developing a system-wide reflection on positioning human rights in the implementation of the SDGs.

- **Engaging youth** is "the human development agenda for the next decade". Around the world, young women and men are driving change and claiming respect for fundamental freedoms and rights; improved conditions for them and their communities; opportunities to learn, work and participate in decisions that affect them. At the same time, due to persistent crises, they are faced with acute challenges affecting important aspects of their lives. More than ever, it is now time to improve investment in research, policies and programmes to create an enabling and rights-based environment where youth prosper, exercise rights, regain hope and a sense of community, and engage as responsible social actors and innovators.

- Cultural **literacy** needs be strengthened at a large scale and new opportunities and spaces for dialogue and cooperation created through the development of intercultural competences based on shared values, mutual understanding and respect, empathy, reconciliation and trust.

- A **culture of peace** should be promoted as a key enabler for sustainable development, bearing in mind that values and practices of mutual respect and tolerance, reinforced through intercultural and interreligious dialogue and a commitment to non-violence and reconciliation, are essential to realize everyday peace for all members of society. UNESCO has been charged with the Secretary-General's report to the 70th session of the General Assembly: "Promotion of a culture of peace and interreligious and intercultural dialogue, understanding and cooperation for peace". The report will reflect the responses of United Nations agencies to Resolutions 69/139 "Follow-up to the Declaration and Plan of Action on a Culture of Peace", and 69/140 on "Promotion of interreligious and intercultural dialogue, understanding and cooperation for peace".

(c) Challenges – Opportunities

- **Policy coherence:** given the complexity of the post-2015 agenda, there is a need to stress the critical importance of ensuring policy coherence in addressing the SDGs – by ensuring stronger linkages between social science research and public policies. This also calls for stronger intersectoral cooperation within UNESCO and broader collaboration with the United Nations system and other partners, particularly at the country level. SHS activities can contribute to the post-2015 tasks of other sectors due to the cross-cutting characteristics of several components of the new agenda which can be rigorously comprehended on the basis of social science knowledge.

- **Development of indicators:** a central challenge will be to develop a credible set of indicators to measure progress towards the implementation of the post-2015 agenda, specifically for Goals 5, 10, 11, 16. Metrics and indicators to assess the work on values, inclusion and human rights are lacking in analytical frameworks. This include the establishment of a

framework for good practices of city-level initiatives against discriminations; the **development of parameters and frameworks for an enhanced understanding of the complexity of contemporary multicultural societies**; the establishment of achievable targets for building more peaceful and inclusive societies; and the definition of **indices and indicators to "backstop" intercultural dialogue** and with a view to promoting peaceful and inclusive societies for sustainable development.

- **Country-based approaches during SDG implementation (Priority countries):** the implementation phase of the SDGs presents an opportunity for SHS to highlight both group- and country-based inequalities in the way targets are set and monitored. New work on target setting offers the potential to incorporate a strong country emphasis, both to mitigate inequalities between countries and to bolster national efforts to leave no one behind.

Mapping UNESCO's contribution through the Social and Human Sciences: correspondence with SDGs 1,4,8,10,11, and 16 & related targets (indicative)

SDG 1: End poverty in all its forms everywhere

SDG Targets	Key thematic areas	Comments
Target 1.5	Sustainability Science (ER1)	The MOST Programme will contribute to the research-policy nexus through the mobilization, contextualization, and dissemination of sustainability science.

SDG Targets	Key thematic areas	Comments
Target 8.3	Research-policy nexus (ER1) Social inclusion (ER3) Youth (ER5)	UNESCO will continue to advocate for improved investment in research, policies and programmes to create an enabling and rights-based environment where youth prosper, exercise rights, regain hope and a sense of community, and engage as responsible social actors and innovators.

SDG Targets	Key thematic areas	Comments
Target 10.3	Social inclusion (ER1, ER3)	UNESCO is expected to assist Member States to review legal norms, policies and programmes with the objective of developing inclusive societies, as well as to facilitate platforms for dialogue on the issue.

SDG 11: Goal 11. Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable

SDG Targets	Key thematic areas	Comments
Target 11b	Promotion of inclusion and diversity	Building on existing networks of local governments and drawing on the outcomes of the forthcoming Habitat III conference, in which the Organization is involved, UNESCO is expected to continue to provide advice and technical assistance for the purpose of reinforcing the regulatory frameworks and implementation mechanisms pertaining to the fight against discrimination and exclusion at the city levels.

SDG Targets	Key thematic areas	Comments
Target 16.7	Support the design and implementation of inclusive policies at the city level (ER3)	UNESCO will continue providing technical support and capacity-building for policy formulation towards promoting inclusion and non-discrimination, especially at the municipal level, by mobilizing all stakeholders and promoting participatory and inclusive policy-making
Target 16.10	Promoting a culture of living together (ER3)	Changing mindsets and shaping behaviours to foster inclusion and tackle discriminatory attitudes and prejudices is a prerequisite for the building of peaceful and inclusive societies. Mobilizing its category 2 centres, UNESCO Chairs and other relevant partners, UNESCO will develop advocacy and pedagogical initiatives across regions to reduce inequalities experienced by disadvantaged groups.
16 b	Tackling discrimination (ER3)	UNESCO will continue to provide advice and technical assistance, particularly on monitoring and evaluation, as well as for advocacy work and building partnerships at country level, targeting different levels of government, for the purpose of strengthening the implementation of non-discriminatory laws and policies.

SDG Targets	Key thematic areas	Comments
Target 4.7 10.2 16.1 and 16.10	Intercultural Dialogue Culture of Peace Learning to live together (ERs 2 and 3)	• In an evolving multicultural environment, and with a view to addressing emerging socio-cultural challenges, UNESCO works towards the building of a framework for commonly shared values, which can strengthen social cohesion and the underlying principles and tools of intercultural dialogue for fostering sustainable development in its ethical, social and cultural dimensions. • UNESCO's lead role in the "Promotion of Interreligious and Intercultural Dialogue, Understanding and Cooperation for Peace" through the overall coordination of the International Decade for the Rapprochement of Cultures (2013-2022) along with its Action Plan and the Programme of Action for a Culture of Peace and Non-Violence will serve as an enabling environment for fostering dialogue for sustainable development. • Through the development of intercultural competences, which consist of a combination of attitudes, knowledge, understanding and skills, UNESCO will contribute to the empowering of individuals to "learn to live together" and create opportunities and spaces for dialogue and cooperation based on shared values, empathy, respect and trust.

CULTURE

(a) Overall positioning

- For the first time, the international development agenda contains specific mentions of and entry points for culture;

- **The role of culture as an enabler of sustainable development is fully acknowledged in the political declaration** which introduces the transversal role of culture throughout the agenda thereby reflecting the definition of culture adopted at the Mondiacult World Conference on Cultural Policies in Mexico City in 1982;

- **Recognition of cultures, cultural diversity and inter-cultural understanding:** "We envisage a world of universal respect for human rights and human dignity, the rule of law, justice, equality and non-discrimination; of respect for race, ethnicity and cultural diversity …" (paragraph 8). "We pledge to foster inter-cultural understanding, tolerance, mutual respect and an ethic of global citizenship and shared responsibility. We acknowledge the natural and cultural diversity of the world and recognize that all cultures and civilizations can contribute to, and are crucial enablers of, sustainable development" (paragraph 36). "By 2030, ensure that all learners acquire the knowledge and skills needed to promote sustainable development, including, among others, through education for sustainable development and sustainable lifestyles, human rights, gender equality, promotion of a culture of peace and non-violence, global citizenship and appreciation of cultural diversity and of culture's contribution to sustainable development" (4.7);

- **A significant reference to cultural and natural heritage:** "Strengthen efforts to protect and safeguard the world's cultural and natural heritage" (target 11.4, under Goal 11 "Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable");

- Several **targets aim to promote culture for sustainable development:** "By 2030, devise and implement policies to promote sustainable tourism that creates jobs and promotes local culture and products" (target 8.9) and "Develop and implement tools to monitor sustainable development impacts for sustainable tourism that creates jobs and promotes local culture and products" (target 12.b);

- **The role of the culture conventions in achieving sustainable development through heritage and creativity is clear in several goals and targets.** This builds on the four UNGA resolutions (from 2010 to 2014) and resolutions of UNESCO"s Governing Bodies which recognize the role of culture as an enabler and a driver of the economic, social and environmental dimensions of sustainable development. For example: culture is mentioned in several other places of the post-2015 agenda (see Table 4 below), including on sustainable tourism, food security, education, economic growth and sustainable consumption and production patterns, the environment.

Table 4: Mapping UNESCO's contribution in culture: SDG targets and follow-up activities (indicative)

SDGs – Targets	Follow-up activities
"Strengthen efforts to protect and safeguard the world's cultural and natural heritage" (target 11.4)	In the framework of CLT Expected Results 1, 2, 3, 4 6 and 7 UNESCO Initiative on Culture and Sustainable Urban Development: • Global Report on Culture and Sustainable Urban Development • International Conference on "Culture for Sustainable Cities" (Hangzhou, China, 10-12 Dec. 2015) • Presentation of the Report to Habitat III (Quito, Ecuador, Oct. 2016) • Conference on Culture and the Megalopolis (Bangkok, Thailand, spring 2016)
"By 2030, devise and implement policies to promote sustainable tourism that creates jobs and promotes local culture and products" (target 8.9) and "Develop and implement tools to monitor sustainable development impacts for sustainable tourism that creates jobs and promotes local culture and products" (target 12.b)	
SDG-Target 16.4: By 2030, significantly reduce illicit financial and arms flows, strengthen the recovery and return of stolen assets and combat all forms of organized crime.	In the framework of CLT Expected Result 2 Ratification and Implementation of the Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property – 1970 and the monitoring of the implementation of UNSC Resolution 2199 adopted in February 2015.
"By 2030, ensure that all learners acquire the knowledge and skills needed to promote sustainable development, including, among others, through education for sustainable development and sustainable lifestyles, human rights, gender equality, promotion of a culture of peace and non-violence, global citizenship and appreciation of cultural diversity and of culture's contribution to sustainable development" (target 4.7)	In the framework of CLT Expected Results 1-7 Coordination with ED and SHS and reinforcement of CLT's capacities for the development, within education systems, of the appreciation of culture, cultural heritage, cultural diversity and creativity.
"Promote development-oriented policies that support productive activities, decent job creation, entrepreneurship, creativity and innovation, and encourage the formalization and growth of micro-, small- and medium-sized enterprises, including through access to financial services" (target 8.3)	In the framework of CLT ER 5 in particular • Establishing a cooperation framework with other international entities to promote creativity and innovation (EU, UNDPA, World Bank, IADB, ADB, etc.) • Pursuing the promotion of the cultural and

	creative industries in the digital era and encourage the formalization and growth of small- to medium-sized enterprises • Global Report on the implementation of the 2005 Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions. (To be published December 2015)
• "By 2020, protect and restore water-related ecosystems, including mountains, forests, wetlands, rivers, aquifers and lakes" (target 6.6) • "By 2020, conserve at least 10 per cent of coastal and marine areas, consistent with national and international law and based on the best available scientific information" (target 14.5) • "By 2030, increase the economic benefits to Small Island developing States and least developed countries from the sustainable use of marine resources, including through sustainable management of fisheries, aquaculture and tourism" (target 14.7)	In the framework of CLT Expected Results 1 and 6 in particular • Coordination with the Natural Sciences Sector and reinforcement of the World Heritage Centre's capacities on natural heritage sites as well as on traditional knowledge, • Establishing a cooperation framework with other international entities for the management of sustainable tourism (cultural and natural sites; safeguarding of intangible heritage)
• "By 2020, ensure the conservation, restoration and sustainable use of terrestrial and inland freshwater ecosystems and their services, in particular forests, wetlands, mountains and drylands, in line with obligations under international agreements" (target 15.1) • "By 2020, promote the implementation of sustainable management of all types of forests, halt deforestation, restore degraded forests and substantially increase afforestation and reforestation globally" (target 15.2) • "By 2030, ensure the conservation of mountain ecosystems, including their biodiversity, in order to enhance their capacity to provide benefits that are essential for sustainable development" (target 15.4) • "Take urgent and significant action to reduce the degradation of natural habitats, halt the loss of biodiversity and, by 2020, protect and prevent the extinction of threatened species" (target 15.5)	
• "By 2030, ensure sustainable food production systems and implement resilient agricultural practices that increase productivity and production, that help maintain ecosystems, that	In the framework of CLT Expected Results 1 and 6 in particular: Coordination with the Natural Sciences Sector and reinforcement of intangible

strengthen capacity for adaptation to climate change, extreme weather, drought, flooding and other disasters and that progressively improve land and soil quality" (target 2.4) • "By 2020, maintain the genetic diversity of seeds, cultivated plants and farmed and domesticated animals and their related wild species, including through soundly managed and diversified seed and plant banks at the national, regional and international levels, and ensure access to and fair and equitable sharing of benefits arising from the utilization of genetic resources and associated traditional knowledge, as internationally agreed" (target 2.5)	cultural heritage on this issue
Other areas	
Monitoring of the culture entry points in the post-2015 framework	In the framework of CLT Expected Results 1-7: • CDIS: Culture and Development Indicators Suite • Culture Conventions' monitoring mechanisms • Cooperation with UIS on the relevant indicators to be developed

(b) Specific comparative advantages in the field of culture

- **Clear leadership and comparative advantage within the United Nations system in the field of culture** at both normative and operational levels based on the Culture Conventions;
- A **clear mandate and convening power** in the area of culture, based on and legitimated by UNESCO's normative instruments and their implementation and interpretation;
- **Significant expertise in assisting Member States** in the area of culture, especially for capacity-building at the national level and technical assistance at international and national levels;
- A recognized role for the **protection of culture in emergency and conflict situations**;
- Lively networks of **specialized centres and experts**, fostering innovation and information exchange;
- Growing capacities for the **monitoring** of culture.

(c) Challenges – Opportunities

- Need to fulfil the role of UNESCO in the field of culture within the post-2015 development agenda by developing new strategic partnerships and tools with other United Nations organizations and international entities for that purpose;

- Streamlining the implementation of the Culture Conventions with a holistic vision;

- Developing a new resource mobilization strategy including through close cooperation with other international entities for the financing of the culture entry points of the post-2015 development agenda;

- Reinforcing and enlarging the scope of technical advisory bodies expert networks and UIS in the implementation and monitoring of the culture entry points in the post-2015 development agenda.

COMMUNICATION AND INFORMATION

(b) Overall positioning

- The post-2015 agenda places **strong emphasis on access to information and fundamental freedoms** and is entirely consistent with UNESCO's Medium-Term Strategy for 2013-2021 ("promote freedom of expression, media development and access to information and knowledge", Strategic objective 9, 37 C/4):

  - *"Ensure public access to information and protect fundamental freedoms, in accordance with national legislation and international agreements"* (target 16.10)

  - *"Significantly increase access to information and communications technology and strive to provide universal and affordable access to the Internet in least developed countries by 2020"* (target 9.c)

- Due to the cross-cutting nature of information and communication technologies (ICTs) especially the rapid acceleration of highly-capable and affordable smart mobile devices, the CI Sector is very well-geared to effectively contribute to potentially all the SDGs. The CI Sector is an expert and symbiotic intersectoral partner within UNESCO and with many external organizations with comprehensive, holistic, and well-resourced programmes that enhance universal access to knowledge and information for sustainable development.

- The CI Sector also answers to a key goal, SDG 5, "Achieve gender equality and empower all women and girls" by its full-fledged action to achieve gender equality in media.

- Overall emphasis on poverty eradication, social inclusion, gender equality, cultural diversity and peaceful societies is **consistent with UNESCO's strategy and approaches** in the area of communication and information that contribute to SDG 8, 9 and 16.

- The CI Sector is well positioned to make crucial contributions to SDG 4 through its programme related to ICT in education which has been recognized worldwide for its innovation and cutting edge strategies.

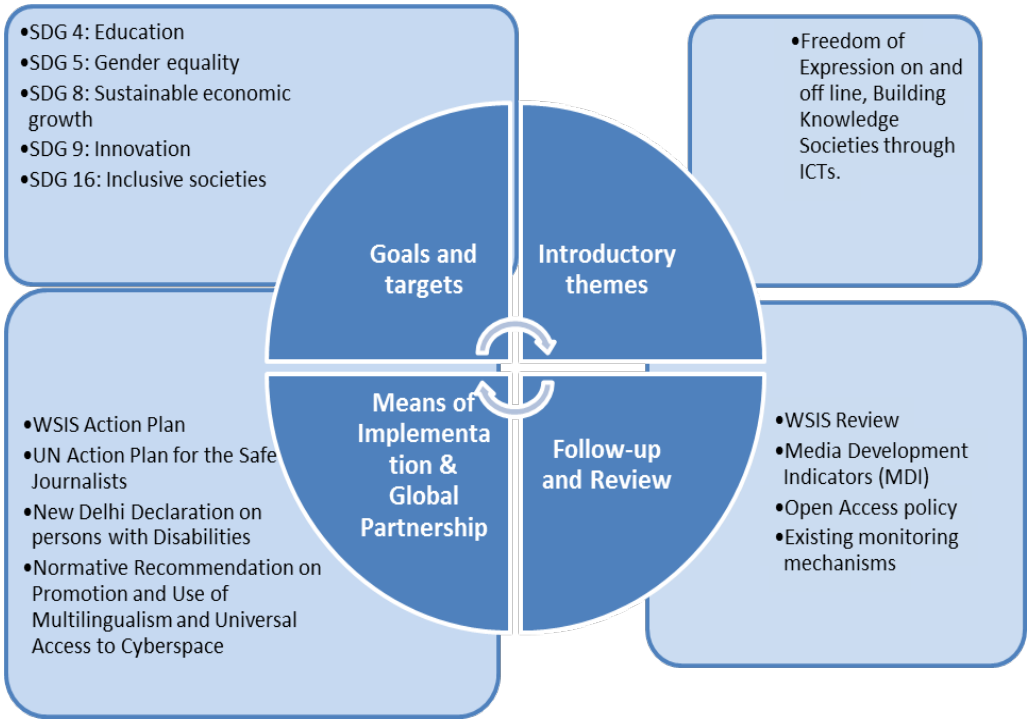

(b) Specific comparative advantages in Communication and Information

- UNESCO is the **United Nations agency responsible for six of the (18) Action Lines of the Geneva Plan of Action**, which was agreed upon at the first WSIS Summit in 2003: Access to information and knowledge; e-learning; E-science; Cultural diversity and identity, linguistic diversity and local content; Media; Ethical dimensions of the Information Society. It has an acknowledged role as **vice-chair of the United Nations Group on the Information Society (UNGIS).**

- Demonstrated expertise and networks in promoting an enabling environment for a key fundamental freedom (SDG Goal 16.10) namely, **freedom of expression,** which also encompasses **press freedom and journalistic safety**, and has a clear Member State mandate and capacity to monitor progress in regard to attacks on journalists and ending impunity for such attacks. It also has a role in facilitating pluralism, gender equality, women empowerment and citizen participation in media, and in supporting sustainable and independent media institutions. UNESCO is the only United Nations agency responsible for community media, which is the media closer to rural, hard-to-reach and marginalized populations.

- Dedicated programmes designed to enable **universal access to and preservation of information and knowledge**. In this framework, and related to UNESCO's responsibility for WSIS elements on e-learning, work in the effective use of ICT for teaching and learning are implemented with partners in all regions.

- Co-created with numerous other agencies a matrix which maps how information and communications technologies (ICTs) may contribute to the implementation of the proposed Sustainable Development Goals (SDGs). The mapping exercise was published by UNGIS at the WSIS Forum 2015 and describes the interfaces between the Action Lines adopted at the

World Summit on the Information Society (WSIS) with the proposed SDGs. The matrix identifies where the potential for ICTs to promote and realize the development goals is the greatest.

- So how can UNESCO's WSIS and SDG work best be linked? This Matrix is a 95-page compendium (for all Action Lines) which spells out how media has for example made particular contributions to SDGs 5, 9, 12 and 16.

- UNESCO's Director-General serves as vice chair of the **Broadband Commission for Digital Development**, jointly with the Secretary-General of ITU.

- UNESCO's Open Access to Scientific Information and Research Initiative as approved by the General Conference at its 36th session is a multi-year dedicated initiative to open both scientific research and scientific data to enhance their accessibility and use across the world. The initiative assists governments to develop policies, bridges knowledge pools with where it matters most and enhances capacities of relevant stakeholders. This initiative coupled with knowledge management initiative for sciences provides a framework to use and benefit from Open Access, Open and Big Data.

(c) Challenges – Opportunities

- Through leadership of the United Nations Plan of Action on the Safety of Journalists and Issue of Impunity, there is potential to improve the broader environment for access to information and fundamental freedoms. This includes building on UNESCO's existing mandated monitoring about trends in journalism safety, by highlighting how such data relates to Sustainable Development, especially SDG Goal 16. Underlining this view has been the Intergovernmental Council of UNESCO's International Programme for the Development of Communication (IPDC).

- Continued work to strengthen the worldwide trend towards Freedom of Information laws is a direct contribution to helping Member States achieve access to information, as well as fulfilling this fundamental freedom.

- Once indicators are agreed for SDG 16.10, CI can contribute regular monitoring information about progress on this target.

- Facing the human capacity challenge: technologies to get to the information one wants to find or create, to deal with the information overflow – and the competencies of teachers to use technologies for teaching and learning, and teach pupils skills for the online world.

- The lack of relevant content is for example linked to **available languages online**: Out of a roughly 6,000 languages in use today, the top 10 Internet languages make up 82% of the total of the content on the Internet. CI work in promoting multilingualism on the Internet helps to increase the usefulness of Internet content for sustainable development purposes.

- Many technology choices are in fact **discriminating in terms of gender, age and disabilities**. The potential of ICT for people with disabilities is enormous – but this calls for the right policies and legislation and for applying accessibility standards to the development of content, product and services. CI research in this area as well as work via the Broadband Commission makes a difference here.

- **Affordability** is a key, and concerns for example the access to publicly financed scientific information, to open educational resources, to free and open source software, which are areas of attention in CI.

- **Ethical and societal challenges** are numerous in our increasingly connected world, and link for example to privacy, to artificial intelligence and linked ethical decisions.

- Since WSIS, the global landscape of knowledge has benefitted because of an improved connectivity, especially due to the availability of cheap mobile networks and inexpensive handheld devices. A very encouraging scenario is noted for Africa and other developing regions of the world and proliferation of ICT use has opened new opportunities for development. Notwithstanding, technology is alone not the ultimate accelerator for knowledge dissemination, as it does not fix everything. There is a need to address the basics and not just regulatory issues but also the fundamental issues – such as power to charge mobile phones in developing countries. There is a need to examine available technological solutions from their affordability, sustainability, and practicality points of views.

- Good governance and development of tools and approaches are absolutely essential to improve access, with clear linkages to human rights and the rule of law.

- There is a critical role that empowerment can play. Especially in getting beyond the talk of "people-centred, inclusive development-oriented information societies" and actually achieving the "people-centred and inclusive" dimension of the knowledge societies.

Mapping UNESCO's contribution in communication and information correspondence with SDGs and related targets (indicative)

Main Lines of Action and Expected Results	**MLA 1: Promoting an enabling environment for freedom of expression, press freedom and journalistic safety, facilitating pluralism and participation in media, and supporting sustainable and independent media institutions.** **ER1**. Member States have adopted and/or applied relevant policies and normative frameworks to strengthen the environment for freedom of expression, press freedom and safety of journalists. **ER2**. Member States have enhanced pluralistic media and empowered audiences.	**MLA 2: Enabling universal access and preservation of information and knowledge.** **ER4**. Member States have advanced Universal access to information through Open Solutions. **ER6**. Member States' capacities for the use of ICT for a sustainable, knowledge-based development enhanced through the implementation of the World Summit on the Information Society (WSIS) outcomes and of the Information for All Programme (IFAP) priorities.
SDG 4: Ensure inclusive and equitable quality education and promote lifelong learning opportunities for all		Open Solutions activities under **ER4** and ICT capacity enhancing activities under **ER6** are of relevance to SDG 4 generally and particularly relate to Target 4.3 (ensure equal access for all women and men to affordable quality technical, vocational and tertiary education,

		including university), Target 4.4 (increase the number of youth and adults who have relevant skills, including technical and vocational skills, for employment, decent jobs and entrepreneurship) and Target 4.6 (ensure that all youth and at least x% of adults, both men and women, achieve literacy and numeracy), and Target 4.7 (ensure all learners acquire knowledge and skills needed to promote sustainable development)
SDG 5: Achieve gender equality and empower all women and girls	**ER2** directly contributes to this SDG through gender-sensitive policies and the application of UNESCO's Gender-Sensitive Indicators for Media (GSIM) by media institutions. It thereby particularly relates to Target 5.5 (ensure women's full and effective participation and equal opportunities for leadership at all levels of decision-making in political, economic, and public life) and Target 5.c (adopt and strengthen sound policies and enforceable legislation for the promotion of gender equality and the empowerment of all women and girls at all levels).	Gender-related activities under **ER6** directly relate to this SDG, and particularly to Target 5.b (enhance the use of enabling technologies, in particular ICT, to promote women's empowerment).
SDG 8: Promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all		**ER4** contributes to this SDG and particularly Target 8.2 (achieve higher levels of productivity of economies through diversification, technological upgrading and innovation, including through a focus on high value added and labour-intensive sectors) through its Open Solutions for Knowledge programme and ICT accessibility.
SDG 9: Build resilient infrastructure, promote inclusive and sustainable industrialization and foster innovation		Advanced universal access to information through Open Solutions under **ER4** is directly relevant to promoting. Target 9.b (support domestic technology development, research and innovation in developing countries including by ensuring a conducive policy environment for inter alia industrial diversification and value addition to commodities) as well as Target 9.c (significantly increase access to ICT and strive to provide universal and affordable access to internet in LDCs by 2020).

SDG 16: Promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels	The strengthening of freedom of expression, press freedom and safety of journalists under **ER1** directly contributes to this SDG and its Target 16.10 (ensure public access to information and protect fundamental freedoms, in accordance with national legislation and international agreements).	Advanced Universal access to information through Open Solutions under **ER4** and enhanced ICT capacities under **ER6** indirectly contribute to this SDG through facilitating Target 16.7 (ensure responsive, inclusive, participatory and representative decision-making at all levels).

UNESCO Institute for Statistics (UIS)

(a) Overall positioning

- **Quality data recognized as essential** for the achievement of the post-2015 agenda and its proper follow-up and review: "We recognize that baseline data for several of the targets remain unavailable, and we call for increased support for strengthening data collection and capacity-building in Member States, to develop national and global baselines where they do not yet exist. We commit to addressing this gap in data collection so as to better inform the measurement of progress, in particular for those targets below which do not have clear numerical targets."

- **Acknowledgement of the need for building capacities in this area:** "We will support developing countries, particularly African countries, LDCs, SIDS and LLDCs, in **strengthening the capacity of national statistical offices and data systems** to ensure access to high-quality, timely, reliable and disaggregated data."

- **Dedicated targets** under Goal 17's section on "Data, monitoring and accountability":

  - ✓ "By 2020, **enhance capacity-building support to developing countries**, including for least developed countries and small island developing States, to increase significantly the availability of high-quality, timely and reliable data disaggregated by income, gender, age, race, ethnicity, migratory status, disability, geographic location and other characteristics relevant in national contexts" (target 17.18)

  - ✓ "By 2030, build on existing initiatives to **develop measurements of progress on sustainable development** that complement gross domestic product, and support statistical capacity-building in developing countries" (target 17.19)

(b) Specific comparative advantages

- UNESCO Institute for Statistics

- Recognized institutional expertise in the development, collection, analysis of internationally comparable statistics and related capacity-development and policy.

(c) Challenges – Opportunities

- Broader focus of the sustainable development goals:

  - ➢ Equity, poverty

- More goals, targets and indicators
- Areas not included before (e.g., learning outcomes)

- Diverse issues:
  - Lack of use of data to design, implement and assess policies
  - Misunderstanding of data and their use
  - Skills of technical staff and lack of equipment for sustainable statistical units

الملحق الثاني

يشمل الملحق الثاني القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين بعد المائة (القرار ١٩٧م ت/٤٠) بشأن البند ٤٠ "إسهامات برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" والنص المتصل به والوارد في الوثيقة ١٩٧م ت/٤٠.

القرار ١٩٧م ت/٤٠

إنّ المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٩٧م ت/٤٠،

٢ - وإذ يحيط علماً مع الارتياح بالوثيقة MOST/IGC/2015/DEC، التي تحتوي على القرارات التي اعتمدها المجلس الدولي الحكومي لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية إبّان دورته الثانية عشرة،

٣ - ويأخذ بعين الاعتبار القرارين ٣٧م/٦٤ (ثالثاً) و١٩٤م ت/١٤ بشأن مشاركة اليونسكو في الأعمال التحضيرية لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

٤ - ويذّكر بأهمية العلوم الاجتماعية لفهم التحولات الاجتماعية وضرورة إيجاد صلات بين البحوث الأكاديمية والسياسات العامة،

٥ - ويذكّر أيضاً بأن برنامج إدارة التحولات الاجتماعية يهدف إلى إنتاج بيانات ونتائج بحثية مهمة في مجال العلوم الاجتماعية وتزويد واضعي السياسات بها من أجل تشجيع التحولات الاجتماعية الإيجابية،

٦ - ويقرّ بإمكانية أن يكون برنامج إدارة التحولات الاجتماعية مورداً قيّماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

٧ - يحيط علماً مع الارتياح بالنتائج المحرزة ضمن برنامج إدارة التحولات الاجتماعية والمتمثلة في عقد منتديات منتظمة لوزراء التنمية الاجتماعية وتنظيم دورات دراسية في إطار هذا البرنامج، ممّا يتيح وضع سياسات عامة مستنيرة؛

٨ - ويرحب بمبادرة المجلس الدولي الحكومي لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية إلى وضع استراتيجية شاملة للبرنامج، ويتطلع باهتمام إلى المناقشة التي ستُجرى في هذا الصدد إبّان دورته التاسعة والتسعين بعد المائة؛

٩ - ويشجع الدول الأعضاء على إنشاء لجان وطنية لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية وتنمية قدراتها من أجل تعزيز الصلات المتعددة القطاعات، ولا سيّما بين البحوث الأكاديمية والسياسات العامة؛

١٠- ويوصي بنشر خبرة برنامج إدارة التحولات الاجتماعية لدى جميع الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنها وكالاتها المتخصصة، وكذلك لدى المنظمات الإقليمية المعنية؛

١١- ويشجع برنامج إدارة التحولات الاجتماعية على تعزيز صلاته بالمجتمع المدني من أجل تيسير مشاركته في الحوارات الخاصة بالسياسات على كل المستويات؛

١٢- ويدعو المديرة العامة إلى مواصلة الاضطلاع بعمليات إصلاح البرنامج التي وافقت عليها الدول الأعضاء في إطار المجلس الدولي الحكومي، وذلك بدعم من أمانة البرنامج ومع مراعاة التوجهات المبيّنة في هذا القرار؛

١٣- ويوصي بأن ينظر المؤتمر العام، إبّان دورته الثامنة والثلاثين، في دور برنامج إدارة التحولات الاجتماعية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٣ في إطار البند ٣,٤ الخاص بموضوع "إعداد مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (الوثيقة ٣٩م/٥)".

١٩٧م ت/٤٠

إسهامات برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

أولاً – مقدمة

١ – تقدم العلوم الاجتماعية وصفاً دقيقاً للعالم الذي نعيش فيه وتتسم بأهمية كبرى لفهم التحولات الاجتماعية. وهي تشكّل بحكم طبيعتها محركاً يدفع هذه التحولات إلى أن تصبح واقعاً حياً.

٢ – ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لإنتاج المعارف الاجتماعية في تيسير زيادة قدراتنا على العمل الجماعي. ويمكن استخدام هذه المعارف الناجمة عن العلوم الاجتماعية للتصدي للمشكلات العملية التي تعترض حياة الإنسان. لذلك فإن من الجوهري أن تُمد جسور للربط بين البحوث الأكاديمية والسياسات العامة.

٣ – ومن هذا المنطلق، جرى في عام ١٩٩٤ إنشاء برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) بغية إنتاج بيانات وتحقيق نتائج هامة في مجال العلوم الاجتماعية ونقلها إلى أصحاب القرار في مجال السياسات، بغية تشجيع التحولات الاجتماعية الإيجابية.

٤ – وبالتالي، فإن الوظائف الأساسية لبرنامج التحولات الاجتماعية هي:

- تعزيز الصلات بين العلوم الاجتماعية والسياسات العامة؛
- تشجيع الحكومات على الاعتراف بأهمية العلوم الاجتماعية؛

- تعزيز العلوم الاجتماعية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً؛

- تيسير تبادل الممارسات الجيدة والتعاون بين الهيئات الحكومية.

ثانياً – دور برنامج اليونسكو لإدارة التحولات الاجتماعية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥ – إن تحديد أهداف التنمية المستدامة الذي يجري عند اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتم على أساس التحديات المرتبطة بالتنمية وهي تحديات تتسم بالتكافل وبطابع دولي. ولن يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا عن طريق التخطيط لها والعمل من أجلها على المستويين الوطني والعالمي. وعليه، فإن برنامج اليونسكو لإدارة التحولات الاجتماعية سيضطلع بدور بالغ الأهمية إذ إنه يوفر بالفعل أدوات عالمية أساسية وفريدة من نوعها من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

٦ – فإن برنامج إدارة التحولات الاجتماعية يسهم منذ أكثر من عشرين عاماً في إعداد وتنفيذ سياسات في المجالات المشمولة بأهداف التنمية المستدامة. ويمتلك البرنامج خبرة راسخة في الربط بين المعارف وبين إعداد السياسات الخاصة بكل بلد فيما يتعلق بالأهداف التي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقها في ميادين مختلفة، منها على سبيل المثال وليس الحصر، الجوع، والفقر، وأشكال عدم المساواة، والتعليم الجيد والشامل للجميع، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة، والعدالة الاجتماعية، والحوكمة.

٧ – ويشغل برنامج إدارة التحولات الاجتماعية مكانة استراتيجية لدعم الدول الأعضاء في ترجمة مواد جدول الأعمال العالمي إلى مهام فعلية على المستوى الوطني من خلال أطر وآليات هذا البرنامج القادرة على المساعدة في تحقيق تقدم في المجالات المشمولة بأهداف التنمية المستدامة والمندرجة ضمن مجالات اختصاص اليونسكو.

٨ – وقد نجح برنامج إدارة التحولات الاجتماعية في إقامة صلة ثنائية الاتجاه بين الأكاديميين وأصحاب القرار في مجال السياسات، وذلك من خلال ما يلي:

- **منتديات** البرنامج **لوزراء التنمية الاجتماعية**: يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المنبر في تعزيز الصلات القائمة في مجال التعاون والتنمية الاجتماعية من خلال تبادل الخبرات بشأن البرامج التي أثبتت فعاليتها في الحد من أشكال عدم المساواة على الصعيد الاجتماعي–الاقتصادي. فبعد أن استُهل تنظيم هذه المنتديات في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠١، سرعان ما تم توسيع نطاق تنظيمها ليشمل مناطق أخرى، وأصبحت تتصف بصفة رسمية وتُعقد بانتظام. وقد عقدت هذه المنتديات خلال السنوات الثلاث الماضية في أكرا، بغانا (في ١٦ و١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وفي هانوي، بفيتنام (في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وفي نيروبي، بكينيا (٢٤–٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥) لجماعة بلدان شرق أفريقيا.

- **مدارس** البرنامج: وهي مجالات لقاءات والتفكير وتعميق الفكر النظري والمنهجيات، تضم باحثين معترف بمكانتهم وأساتذة ومسؤولي برامج مؤسسية وعلمية واجتماعية وسياسية، وتتعلق بالصلة بين البحوث في ميدان العلوم الاجتماعية وبين السياسات العامة. وتتيح هذه المدارس تبادل الخبرات المتوافرة على صعيد المناطق الإقليمية بشأن إعداد وتنفيذ السياسات العامة المعنية بموضوعات تختارها كل دول عضو. وهذه المدارس موجهة إلى مهنيين شباب من مجالات مختلفة (من الوسط الأكاديمي والهيئات الحكومية وهيئات المجتمع المدني) ممن يتمتعون بالقدرة على تدريب غيرهم من الأفراد من الدول الأعضاء وبالرغبة في الاضطلاع بذلك والوقت اللازم لتقديم هذا التدريب على إعداد سياسات عامة قائمة على وقائع تجريبية.

- وقد عُقدت حتى الآن ثماني دورات لمدارس برنامج موست في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودورتان أخريان في أفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن العمل جار لتطويع هذه الآلية كي يمكن تطبيقها في جميع المناطق في العالم.

- **اللجان الوطنية لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية:** تتألف هذه اللجان من شخصيات تسهم في تعزيز البحوث في مجال العلوم الاجتماعية على المستوى المحلي، وتشكل (هذه اللجان) مجالاً للتفكير والتحليل واستحداث أدوات تيسر تنفيذ سياسات عامة وفق نهج تكاملي. وتمتلك هذه اللجان تحليلاً علمياً للسياسات الاجتماعية القائمة يؤهلها للعمل كبوصلة ترشد أصحاب القرار بشأن السياسات العامة وذلك في تطبيق سياسات تتيح تعزيز الاستراتيجيات الخاصة بالشمول على الصعيد الاجتماعي والتي تفضي إلى توفير مزيد من المساواة. وتضطلع هذه اللجان أيضاً بدور هام في معالجة موضوعات اجتماعية حساسة على المستوى المحلي، وتعني بتمكين البلدان من الاستفادة من أنشطة برنامج موست وتطويرها على المستوى الوطني.

ثالثاً – السبيل إلى المضي قدماً

٩ – بالنظر إلى أن اليونسكو أنشئت من أجل تشجيع التعاون الدولي في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، فإن إسهامها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو أمر أساسي. وبغية تحقيق التنمية المستدامة، تقتضي الضرورة اعتماد سياسات كلية واستشرافية، وهي مهمة تُعد خبرات برنامج التحولات الاجتماعية أداة أساسية لأدائها، ولا سيما بالنسبة إلى الاحتياجات المعرب عنها في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك على صعيد البيانات التجريبية اللازمة لتطبيق سياسات عامة للتنمية.

١٠– وسيتعين على برنامج إدارة التحولات الاجتماعية أن يسهم، من الآن فصاعداً وبشكل خاص، في التفكير بشأن إعداد سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك وفقاً لحقائق الواقع المحلي والوطني وللاتجاهات المستجدة والآفاق التي تلوح في الأجل الطويل. وقد طلب المجلس الدولي الحكومي لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية، في دورته الثانية عشرة، من المديرة العامة أن تعد استراتيجية متكاملة لهذا البرنامج تراعي الوضع الدولي الذي يتحدد ضمن الإطار

الجديد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥,[٨] وسوف تعرض هذه الاستراتيجية على المجلس الدولي الحكومي في دورته الاستثنائية التي ستُعقد خلال انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام، ثم ستعرض بعدئذ على المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والتسعين بعد المائة. وريثما يتم ذلك، أوصى المجلس الدولي الحكومي بأن تُتخذ تدابير من أجل أن يتم فهم هذا السيناريو على نحو أفضل.

١١- ويجب تشجيع إنشاء اللجان الوطنية لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية من أجل أن يجري تعزيز القدرات في مجال البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية، وكي يمكن الإسهام على نحو أفضل في تحقيق الأولويات الوطنية.

١٢- أما اللجان الوطنية القائمة، فينبغي أن تعنى بتعميق صلاتها مع اللجان الوطنية لليونسكو ومع المكاتب الإقليمية للمنظمة من أجل أن تعرض وجهات نظرها بشأن موضوعات الساعة على الصعيد الاجتماعي على هذه الجهات، وأن تكفل نشر استنتاجات برنامج موست على أوسع نطاق ممكن.

١٣- ولذلك، فإن برنامج موست يضطلع بدور هام جداً سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي. ومن خلال تنفيذ آليات للتشاور بين مختلف الهيئات، يمكن أن يقدم برنامج موست إسهامات قيّمة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك ليس فقط بسبب خبرته في بعض الموضوعات المحددة، بل وكذلك وبوجه أخص بسبب طابعه المستعرض. ويتمثل أحد مكونات طابعه المستعرض هذا في مجال حقوق الإنسان الذي ينبغي أن يتضمن كل وظيفة وهدف من وظائف البرنامج وأهدافه تعبيراً صريحاً عن مفهوم هذه الحقوق. وستكون لإسهامات برنامج موست قيمة كبرى بالنسبة إلى الهيئات المتخصصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ويمكن حتى أن تساعد في إعطاء زخم جديد لبرامجه.

١٤- وختاماً، فإن بإمكان تعزيز الصلات مع المجتمع المدني أن يفيد برنامج موست أيضاً لأنه سيتيح امتلاك رؤية أكمل عن الواقع.

١٥- وستكون فوائد الاضطلاع بهذه المبادرات مزدوجة الأبعاد. فمن ناحية، سوف تسهم خبرات برنامج موست وأشكال المشورة التي يقدمها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن ناحية أخرى، سيمكن لبرنامج موست أن يسخّر معارفه لخدمة اليونسكو ولخدمة مجمل منظومة الأمم المتحدة.

---

[٨] انظر الوثيقة MOST/IGC/2015/DEC المتاحة على الموقع الإلكتروني التالي:
http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002332/233248f.pdf.

الملحق الثالث

يضم الملحق الثالث القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين بعد المائة (القرار ١٩٧م ت/٥ (رابعاً، ألف)) بشأن البند ٥ "اقتراح بشأن تنظيم اجتماعات تشاور إقليمية بشأن الوثيقتين م/٤ وم/٥: خارطة طريق لمشاورات عام ٢٠١٦ بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية (٣٩م/٥)" والنص المتصل به والوارد في الوثيقة ١٩٧م ت/٥ الجزء الرابع.

القرار ١٩٧م ت/٥ (رابعاً، ألف)

إنّ المجلس التنفيذي،

١ – إذ يذكّر بالقرارات ١٨٧م ت/١٧ (ثالثاً، ألف) و١٩٢م ت/٥ (ثالثاً، باء) و٣٦م/١٠٤ (ثانياً)،

٢ – وقد درس الوثيقة ١٩٧م ت/٥ الجزء الرابع (ألف) وخارطة الطريق لمشاورات عام ٢٠١٦ الواردة فيها،

٣ – وإذ يقرّ بأهمية وإسهام المشاورات التي تُجرى مع الدول الأعضاء ولجانها الوطنية، وكذلك بإسهام الأطراف المعنية الرئيسية، في توفير الإرشادات اللازمة لإعداد الاقتراحات الأولية للمديرة العامة بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل (م/٤) والبرنامج والميزانية (م/٥)،

٤ – ويضع نصب عينيه الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة،

٥ – يرحب باقتراح المديرة العامة بشأن الأخذ بأساليب بديلة لإجراء المشاورات الإقليمية وبخارطة الطريق المقترحة من أجل إعداد الوثيقة ٣٩م/٥؛

٦ – ويدعو المديرة العامة إلى التماس التمويل اللازم ووضع الترتيبات اللازمة لإجراء مشاورات عام ٢٠١٦ وفقاً لخارطة الطريق؛

٧ – ويشجع الدول الأعضاء على ضمان توفير تمويل كاف للمساعدة على تنظيم اجتماعات تشاور إقليمية و/أو أقاليمية وجاهية إذا ما أرادت ذلك؛

٨ – ويوصي المؤتمر العام باعتماد خارطة الطريق المقترحة من أجل إعداد الوثيقة ٣٩م/٥.

١٩٧م ت/٥ الجزء الرابع، ألف

اقتراح بشأن تنظيم اجتماعات تشاور إقليمية بشأن الوثيقتين م/٤ وم/٥:
خارطة طريق لمشاورات عام ٢٠١٦ بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية (٣٩م/٥)

١ – دعا المجلس التنفيذي، بموجب القرار ١٩٢م ت/٥ ثالثاً، باء، المديرة العامة إلى أن تقدم إليه في أي دورة ملائمة من الدورات التي سيعقدها في فترة العامين ٢٠١٤–٢٠١٥ خارطة طريق شاملة وخطة قائمة على التكاليف التقديرية بشأن مشاورات عام ٢٠١٦ المتعلقة بإعداد الوثيقة ٣٩م/٥.

٢ – وترمي هذه الوثيقة إلى الاستجابة لهذا الطلب.

الخلفية

٣ – يرتكز إعداد الأمانة لمشروع البرنامج والميزانية على عملية تشاور من مراحل مختلفة تشارك فيها الدول الأعضاء في اليونسكو والأطراف المعنية. وتتمثل النتائج المنشودة من عملية التشاور هذه في توفير توجيهات وإسهامات بشان الأولويات البرنامجية، والتموضع الاستراتيجي للمنظمة ومزاياها النسبية، وأولوياتها المواضيعية المستقبلية، وأدوارها الريادية، وأساليب عملها، وكذلك بشأن مجموعة مختارة من المسائل الإدارية. وبدءاً من المؤتمر العام الذي سيوفر منبراً لممثلي الدول الأعضاء لمناقشة التوجهات الاستراتيجية العامة للبرنامج والاتفاق بشأنها، سيتم مواصلة مشاورات المديرة العامة لعدة أشهر تتوج بصياغة مقترحاتها الأولية بشأن مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ (٣٩م/٥).

٤ – عملاً بالقرار ١٨٧م ت/١٧ (ثالثاً، ألف)، اقترحت الأمانة في الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الثالث (باء) عدة خيارات لطرائق بديلة وفعالة من حيث التكلفة لمشاورات المديرة العامة مع الدول الأعضاء والأطراف المعنية. ومنذ ذلك الحين، وامتثالاً لقرار المجلس التنفيذي ١٩٢م ت/٥ (ثالثاً، باء)، واصلت الأمانة استكشاف مختلف الإمكانيات، آخذة في الاعتبار أيضاً تخفيض ميزانيتها الأساسية وما يترتب على ذلك من ضرورة تحقيق وفورات في التكاليف. ومن هنا يأتي اقتراح خارطة الطريق التالية لمشاورات عام ٢٠١٦ بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ (٣٩م/٥).

خارطة طريق لمشاورات المديرة العامة بشأن إعداد مشروع الوثيقة ٣٩م/٥

٥ – فيما يتعلق بالجولة القادمة من المشاورات بشأن إعداد مشروع الوثيقة ٣٩م/٥ التي ستبدأ في أوائل عام ٢٠١٦، يُقترح أن يتخذ شكلها أوجهاً مختلفة بدءاً من المناقشات التعاونية على الإنترنت عبر منتديات النقاش إلى الاجتماعات أو المؤتمرات المرئية على شبكة الإنترنت، رهناً بعدد المشاركين، والبنى الأساسية المتاحة والخبرة التقنية. وسوف تستفيد اليونسكو

من التكنولوجيا التي تستخدمها أصلاً لدعم التعاون على الإنترنت والاجتماعات الافتراضية. وتتوفر الإمكانات التالية على وجه التحديد:

- الاجتماعات على شبكة الإنترنت بالصوت والصورة؛
- تشاطر الوثائق؛
- مكتبة الوثائق؛
- العمل على مشروع الوثائق بصورة مشتركة (مراقبة النص والتحقق منه)؛
- الاستقصاءات؛
- مجموعة نقاش، منتدى نقاش على الإنترنت؛
- تخطيطات ومهام مشتركة
- التصويت؛
- النقاش بين مجموعة صغيرة.

٦ – بالرغم من توفر هذه الإمكانات اليوم في مقر اليونسكو، إلا أنه من أجل إدارة هذا النوع من مجموعات النقاش على الإنترنت والاجتماعات الافتراضية التي يشارك فيها عن بعد عدد كبير من ممثلي الدول الأعضاء، فضلا عن اللجان الوطنية، هناك حاجة أيضاً إلى المزيد من الاستثمار في المعدات المناسبة وتطوير القدرات الداخلية. ومن الضروري أيضاً توفير التوجيه والتدريب لضمان أن تكون المشاركة في المناقشات على الإنترنت فعالة ومجدية وأن تكون لدى المشرفين القدرات الكافية لإدارة مثل هذه المناقشات والاجتماعات الافتراضية. بالإضافة إلى ذلك، سوف تحتاج اليونسكو إلى أداة مناسبة وفعالة من حيث التكاليف لتيسير المناقشات المتعددة اللغات. (انظر التكاليف التفصيلية في الملحق).

٧ – يُقترح لإعداد مشروع الوثيقة ٣٩م/٥ أن يتم استهلال مشاورات عام ٢٠١٦ باستبيان إلكتروني موجه إلى الدول الأعضاء، والأعضاء المنتسبين، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية التي ترتبط مع اليونسكو بعلاقات رسمية. واستنادا إلى موجز تحليلي للردود على الاستبيان الذي أعدته الأمانة ونشرته على الإنترنت، ستمضي المشاورات قدما من خلال المناقشات الإلكترونية المحددة زمنياً، التي سيتم تنظيمها تباعاً على المستويات الإقليمية الجامعة / ودون الإقليمية وثم الإقليمية. ويمكن تنظيم اجتماعات افتراضية، حيثما أمكن ذلك وعلى أساس تجريبي. علاوة على ذلك، وعلى النحو المقترح في الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الثالث (باء)، يمكن للدول الأعضاء أيضا اختيار الاجتماعات الوجاهية (القائمة على الحضور الشخصي)، شريطة أن تنجح في تأمين التمويل اللازم لجميع المشاركين، على أن يشمل ذلك موظفي اليونسكو، نظراً إلى عدم تخصيص اعتمادات لهذا الأمر في مشروع الوثيقة ٣٨م/٥. (انظر المعلومات الواردة في الملحق عن الاجتماعات الوجاهية).

٨ – كما ستقوم اليونسكو باستجلاء إمكانية عقد مشاورات وجاهية بشأن إعداد مشروع الوثيقة ٣٩م/٥ خلال الاجتماع الأقاليمي السنوي للجان الوطنية، شريطة أن يتم ذلك في حدود الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيو ٢٠١٦ للوفاء بالمواعيد النظامية النهائية.

٩ – وتقدم خارطة الطريق التالية معلومات تفصيلية عن مختلف مراحل عملية التشاور المقترحة بشأن إعداد مشروع الوثيقة ٣٩م/٥، بما في ذلك المخرجات المتوقعة في كل مرحلة، والتكاليف التقديرية ذات الصلة.

التاريخ		الأنشطة	المخرجات المنشودة	التكاليف
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥	**الدورة السابعة والتسعون بعد المائة للمجلس التنفيذي**	**المجلس التنفيذي يدرس خارطة الطريق لمشاورات عام ٢٠١٦**	**توصية للدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام**	
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	**الدورة الثامنة والثلاثون للمؤتمر العام**	— تتشاطر الأمانة المعلومات بشأن خارطة الطريق التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السابعة والتسعين بعد المائة مع اللجان الوطنية في اجتماعها الأقاليمي (باريس، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛ — ممثلو الدول الأعضاء يتناقشون في المؤتمر العام بشأن التوجهات المستقبلية للوثيقة ٣٩م/٥.	— أحاطت اللجان الوطنية علماً بالطرائق الجديدة؛ — قرار المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين بشأن الوثيقة ٣٩م/٥ القادمة.	ينظمها قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور (جرى التخطيط له سلفاً في الوثيقة ٣٧م/٥)
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ – شباط/فبراير ٢٠١٦	**المرحلة التحضيرية**	تبادل وجهات النظر بين اللجان الوطنية لكل مجموعة من البلدان لانتخاب الرئيس/المشرف والمقرر، وتحديد الجدول الزمني، وتتولى المكاتب الميدانية تيسير العملية بالتنسيق مع المقر.	— تحديد مجموعات الدول الأعضاء/اللجان الوطنية؛ — انتخاب الرئيس/المشرف والمقرر؛ — وضع الجداول الزمنية للمشاورات.	وقت الموظفين (المكاتب الميدانية، وقطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور، ومكتب التخطيط الاستراتيجي)
		— تستهل الأمانة عملية إعداد الاستبيان الإلكتروني، والوثائق الأساسية ذات الصلة؛ — تحديد الثغرات في المعدات والقدرات؛ — إعداد المواد التوجيهية والتدريبية؛ — إعداد اقتراح لتعبئة الأموال.	— إرسال خطابات الدعوة والاستبيان؛ — خطة محسوبة التكاليف لحيازة المعدات اللازمة والتدريب، بما في ذلك الجدول الزمني	وقت الموظفين (قسم إدارة المعارف ونظم المعلومات، ومكتب التخطيط الاستراتيجي) (انظر أيضاً الملحق)
آذار/مارس ٢٠١٦		— اطلاق الاستبيان؛ — تأمين المورد المالي واستهلال مشروع التركيب والتدريب.	جميع المشاركين يمكنهم الاستفادة من المعدات المناسبة ويتمتعون بالقدرة على المشاركة في المناقشات الإلكترونية؛	(انظر الملحق)
نيسان/أبريل ٢٠١٦	**الدورة التاسعة والتسعون بعد المائة للمجلس التنفيذي**	يدرس المجلس التنفيذي تقرير النتائج الاستراتيجية، ويصوغ توصية للمؤتمر العام بشأن تنفيذ أحكام انقضاء المدة بخصوص برامج اليونسكو.	قرارات المجلس التنفيذي بشأن توجهات البرنامج، بما في ذلك ما يتعلق بإنهاء البرامج أو مواصلتها.	
		تعد الأمانة تحليلاً للاستبيان	نشر موجز تحليلي (أولي) على الإنترنت للردود على الاستبيان	وقت الموظفين (مكتب التخطيط الاستراتيجي)
أيار/مايو –حزيران/يونيو ٢٠١٦		— مشاورات دون إقليمية مع اللجان الوطنية عن طريق منتديات المناقشة على الإنترنت تستمر من يوم إلى يومين؛ — تقدم اليونسكو الدعم بواسطة المكاتب الميدانية وعن طريق المقر.	نشر ملخصات المشاورات دون الإقليمية على الإنترنت	وقت الموظفين (المكاتب الميدانية و مكتب التخطيط الاستراتيجي)
		مشاورات إقليمية: مناقشات إلكترونية و/أو اجتماعات افتراضية حيثما أمكن ذلك، مع ممثل واحد من كل مجموعة دون إقليمية؛ أو اجتماع أقاليمي؟	إعداد تقارير إقليمية موجزة ونشرها على الإنترنت.	وقت الموظفين (مكتب التخطيط الاستراتيجي، قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور، وأمانة الهيئتين الرئاسيتين)
تموز/يوليو –آب/أغسطس ٢٠١٦		تقوم الأمانة بإعداد اقتراحات المديرة العامة استناداً إلى قرار المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والتسعين بعد المائة بشأن توجهات البرنامج ومشاورات المديرة العامة وملخص نتائج الاستقصاء لآراء الأطراف المعنية واستعراضات البرنامج وتقييماته.	إرسال الاقتراحات الأولية إلى أعضاء المجلس التنفيذي	وقت الموظفين (مكتب التخطيط الاستراتيجي، وأمانة الهيئتين الرئاسيتين)
أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	**الدورة المائتان للمجلس التنفيذي**	يدرس المجلس التنفيذي الاقتراحات الأولية للمديرة العامة	قرار المجلس التنفيذي في دورته المائتين بشأن مشروع الوثيقة ٣٩م/٥	

الملحق: التكاليف التقديرية لإعداد وتنظيم وإدارة اجتماعات تعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومساحات العمل التعاوني

ألف – المعدات:

ينبغي أن تعتبر التكاليف التالية بمثابة استثمار في المرافق التي يمكن أن تدعم المشاركة عن بعد:

(١) إدارة مؤتمر على الإنترنت: معدات القاعة في اليونسكو (في المقر والمكاتب الإقليمية والجامعة): ١٥ ٠٠٠–٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي للقاعة الواحدة.

(٢) البنية الأساسية المحلية:

- خط هاتف أرضي/ثابت وحاسوب مكتبي أو محمول جيد النوعية مع كاميرا ويب ونظام صوتي، ووصلة إنترنت موثوقة: معدل الكلفة: ٢٠٠٠ دولار أمريكي؛
- وقد تبرز الحاجة إلى جهاز مولد للطاقة غير المنقطعة (UPS) في البلدان التي لا يمكن التعويل على عدم انقطاع إمدادات الطاقة الكهربائية فيها؛
- عقد اجتماعات على شبكة الإنترنت: تشمل أيضاً التكاليف لكل جلسة تستغرق ثلاث ساعات تكلفة استخدام المنظومة الصوتية للمؤتمرات الإلكترونية التي تبلغ ٧٥ دولاراً أمريكا للمشارك الواحد كمعدل وسطي، وقد يختلف المبلغ من بلد إلى آخر.

(٣) معدات متعددة اللغات: لم تجد اليونسكو بعد الحل التقني الذي يلبي متطلبات مؤتمرات افتراضية متعددة اللغات على الإنترنت. وما تزال النقاشات جارية مع الشركات المعنية.

باء – التدريب والتوجيه:

من المفترض توفير الدعم التقني لكل حيز اتصال حيث "يربط" كل مشارك مع مساحة العمل التعاونية على الإنترنت. مع ذلك، ستقوم اليونسكو بإجراء استقصاء لآراء اللجان الوطنية بشأن المعدات والخبرة التقنية لتحديد الثغرات والعمل مع الأطراف المعنية لإيجاد أفضل حل ملائم.

وسوف تقوم اليونسكو بإعداد مبادئ توجيهية ومواد تدريبية بشأن المشاركة عن بعد في مساحات العمل التعاوني على الإنترنت. وسيتسنى لكل مشارك الاستفادة من دورتين تدريبيتين عن بعد. ويقتصر التدريب على المسائل الأساسية ولن يستغرق أكثر من ساعتين. وسيوفَّر تدريب من نوع مختلف للرئيس والمشرف والمقررين ونوابهم/مساعديهم.

ثم إن موظفي اليونسكو الذين سيتولون مسؤولية تنظيم الاجتماعات الافتراضية، وتيسير النقاشات على الإنترنت، و/أو تقديم أنواع أخرى من الدعم، سيحتاجون هم أيضاً إلى تلقي التدريب المناسب.

وسوف تتم الاستعانة بخدمات مدرب مؤهل من أجل المساعدة في تنظيم عملية التدريب برمتها، إضافة إلى تقديم التوجيه اللازم وبناء الخبرات الداخلية. ويتطلب ذلك مبلغاً إجمالياً قدره ١٢٠٠٠ دولار أمريكي.

تكاليف اجتماعات التشاور لعام ٢٠١٢

على نحو ما تبين الوثيقة ١٩٢م ت/٥ الجزء الثالث (باء)، تم تنظيم اجتماعات التشاور لعام ٢٠١٢ على أساس تشاطر التكاليف، بفضل سخاء عدد من الدول الأعضاء التي أبدت استعدادها لتغطية كامل التكاليف أو جزء منها. وكان متوسط التكلفة للمشارك الواحد في اجتماع يستغرق ثلاثة أيام يتراوح، بحسب المناطق، بين ٤٠٠٠ و٤٣٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠١٢.

كما يمكن تقدير تكاليف الاجتماع الوجاهي (القائم على الحضور الشخصي) استناداً إلى تكاليف اجتماع جرى تنظيمه في إطار الاجتماع الأقاليمي للجان الوطنية، وعقد في تموز/يوليو ٢٠١٤ في أستانة عاصمة كازاخستان، وحضره مشاركون من ١١٠ دولة أعضاء. وقد بلغت التكاليف التي ترتبت على اليونسكو ١٨٨٠٠٠ دولار أمريكي، وشملت تكاليف سفر ٥٠ ممثلا من أقل البلدان نموا والدول الجزرية وثمانية موظفين من اليونسكو وتكاليف الترجمة الفورية بالإنجليزية والفرنسية والروسية. أما تكاليف سفر بقية المشاركين فتحملتها بلدانهم. وتحمَّل البلد المضيف التكاليف الأخرى، وبضمنها السكن ونفقات الضيافة.

مجموعات البلدان الإقليمية ودون الإقليمية

سيتم تنظيم مشاورات تعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في كل منطقة بحسب مكاتب اليونسكو الجامعة والمكاتب الإقليمية. ويمكن أن تؤخذ في الحسبان مجموعات فرعية أخرى، على ضوء اللغة أو معايير أخرى على سبيل المثال.

وقد لا يكون من السهل إدارة اجتماعات افتراضية يشترك فيها عن بعد ممثلون من كل بلد وفي كل منطقة، وذلك بسبب القضايا المذكورة أعلاه والمتعلقة بالاتصال والعدد الكبير من المشاركين والافتقار إلى المرافق المناسبة، فضلا عن مسألة اللغة التي ما تزال تنتظر الحل. ولكن في حال تم توفير المعدات والتدريب وفقاً لما هو مذكور أعلاه، فإنه من الممكن تنظيم مشاورات عبر اجتماعات افتراضية على أساس تجريبي يحضرها عدد غير كبير من المشاركين، كأن يقتصر العدد على مشاركين من نفس المجموعة دون الإقليمية أو في إطار مكتب من مكاتب اليونسكو الميدانية الجامعة. ويمكن أن يسبق الاجتماع التجريبي الافتراضي عمل تعاوني على الإنترنت محدد زمنياً (تبادل وجهات النظر في منتدى للنقاش، وتشاطر الوثائق، والاجتماعات عن بعد، من بين أمور أخرى)، وبدعم من الأمانة.